

الدورة الثالثة والعشرون

لاهاي، 2-7 كانون الأول/ديسمبر 2024

البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

المحتويات

صفحة	
3	خطاب الإحالة
4	رسالة إلى المسجل اعتماد البيانات المالية
5
6	رأي المراجع المستقل للحسابات
9	بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
10	بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
11	بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
12	بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
13	بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

14 ملاحظات على البيانات المالية
14 1. الصندوق الاستئماني للضحايا وأهدافه
15 2. ملخص سياسات المحاسبة الهامة وإعداد التقارير المالية
26 3. النقدية ومكافئات النقدية
26 4. المبالغ المدفوعة مقدّما
26 5. المبالغ المستحقّة القبض
27 6. المبالغ المستحقّة الدفع
27 7. المخصّصات
28 8. الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقّة
28 9. الخصوم الناجمة عن استحقاقات الموظفين
33 10. صافي الأصول/حقوق الملكية
34 11. الإيرادات
34 12. النفقات
35 13. بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية
36 14. الإبلاغ القطاعي
39 15. الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة
40 16. التعهّدات
40 17. الأحداث الواقعة بعد تاريخ التقرير
41 المرفق
41 الجدول 1
43 الجدول 2
45 تقرير مراجعة الحسابات النهائي عن البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

خطاب الإحالة

3 تموز/يوليو 2024

عملاً بالبند 1-11 من النظام المالي، يقدّم المسجّل حسابات الفترة المالية إلى مراجع الحسابات الخارجي، وأتشرّف بتقديم البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا عن الفترة المالية من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(توقيع)
أوزفالدو زافالا
المسجل

غيلر

Yangchan Cho
Director of the International Audit Division
Board of Audit and Inspection of Korea
112 Bukchon-ro, Jongno-gu
Seoul 03050
Republic of Korea

رسالة إلى المسجل

3 تموز/يوليو 2024

السيد المسجل المحترم،

عملاً بالمادة 77 (ب) من نظام الصندوق الاستئماني للضحايا، على مجلس الإدارة أن يقدم حسابات الصندوق الاستئماني للضحايا وبياناته المالية لكي يستعرضها مراجع الحسابات الخارجي. وسأكون ممتناً لو تفضلتم بالتوقيع على خطاب الإحالة إلى مراجع الحسابات الخارجي.

مع فائق الاحترام،

(توقيع)

مينيرفا جوزيفينا تافاريز ميرابال
رئيسة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني

للضحايا

اعتماد البيانات المالية

3 تموز/يوليو 2024

تمت الموافقة على البيانات المالية والملاحظات الداعمة.

(توقيع)

مينيرفا جوزيفينا تافاريز ميرابال
رئيسة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني

للضحايا

رأي المراجع المستقل للحسابات



تقرير المراجع المستقل للحسابات

إلى السيدة مينيرفا جوزيفينا تافاريز
ميرابال
رئيسة مجلس إدارة
الصندوق الاستئماني للضحايا

موجه إلى السيدة ديوبرا رويز
فيردوزكو،
المديرة التنفيذية
أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

الرأي

قمنا بمراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا ("الصندوق الاستئماني") المرفقة، والتي تشمل بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وبيان الأداء المالي، وبيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية، وبيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، الوضع المالي للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، والأداء المالي، والتغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، ومقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا للحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وللمادة 12 من النظام المالي للمحكمة الجنائية الدولية، والاختصاصات الإضافية التي تنظم مراجعة حسابات الصندوق الاستئماني. ويرد وصف إضافي لمسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في قسم مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة البيانات المالية في تقريرنا. نحن هيئة مستقلة عن الصندوق الاستئماني بمقتضى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا بالبيانات المالية. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمدونة قواعد

السلوك لهيئة مراجعة الحسابات والتفتيش ومدونة أخلاقيات المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI). وإنا نعتقد أنّ أدلة مراجعة الحسابات التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في مراجعة الحسابات.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن إدارة البيانات المالية

يتولّى مجلس إدارة الصندوق الاستئماني مسؤولية إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة نزيهة بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وكذلك الرقابة الداخلية التي يرى مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكين من إعداد بيانات مالية تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن تقييم قدرة الصندوق الاستئماني على الاستمرار بعمله كمنشأة عاملة، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالمنشأة العاملة واستخدام أسس المحاسبة المعتمدة من قبل المنشأة العاملة ما لم يكن مجلس الإدارة ينوي تصفية الصندوق الاستئماني أو وقف عملياته.

ويتولّى المسؤولون عن الإدارة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد الصندوق الاستئماني للتقارير المالية.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثّل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء نتيجة الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير لمراجع الحسابات يتضمّن رأينا. التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأنّ مراجعة الحسابات التي تمت وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. فيمكن أن تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ، وتُعتبر جوهريّة إذا كان بالإمكان توقّع أنها ستؤثّر بشكل معقول، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

وكجزء من مراجعة الحسابات بموجب المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نحن نمارس الحكم المهني ونتوخّى التشكيك المهني طوال عملية مراجعة الحسابات. كما أننا نعمل على ما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء أكانت ناجمة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة التي تراعي تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. إنّ خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الغش هو أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث قد ينطوي الغش على التواطؤ أو التزوير أو السهو المتعمّد أو التحريف أو تجاوز لضوابط الرقابة الداخلية؛
- كسب فهم لضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة الحسابات من أجل تصميم إجراءات مناسبة لمراجعة الحسابات في ظل الظروف القائمة، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق

الاستثنائي؛

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتصل بها من إفصاحات من قبل مجلس الإدارة؛
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لأسس المحاسبة المعتمدة من قبل المؤسسة العاملة، وبناءً على أدلة التدقيق المستحصل عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف قد يلقي بظلال من الشك حول قدرة الصندوق الاستثنائي على الاستمرار بالعمل كمؤسسة عاملة. وإذا خلصنا إلى وجود حالة من عدم اليقين المادي، يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير ملائمة، أن نعدّل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ التقرير الحالي. ومع ذلك، قد تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقّف عمل الصندوق الاستثنائي كمؤسسة عاملة؛
- تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومضمونها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تستوفي العرض النزيه.

نتواصل مع المسؤولين عن الإدارة في المسائل المتعلقة، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط لهما لعملية مراجعة الحسابات والنتائج المهمة للعملية، بما في ذلك أي أوجه قصور ملحوظة في الرقابة الداخلية قد نحددها أثناء مراجعة الحسابات.

(توقيع)

تشوي، جاي هاي

رئيس هيئة مراجعة الحسابات والتفتيش في

كوريا

مراجع الحسابات الخارجي

سيول، كوريا

15 تموز/يوليو 2024

البيان الأول
الصندوق الاستئماني للضحايا-بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
(بالآلاف اليورو)

2022	2023	ملاحظة	
الأصول			
<i>الأصول المتداولة</i>			
13 766	11 939	3	النقدية ومكافئات النقدية
1 145	2 535	4	المبالغ المدفوعة مقدّما
1 031	924	5	المبالغ المستحقّة القبض
15 942	15 398		مجموع الأصول المتداولة
<i>الأصول غير المتداولة</i>			
-	61		المبالغ المستحقّة القبض
-	61		مجموع الأصول غير المتداولة
15 942	15 459		مجموع الأصول
الخصوم			
<i>الخصوم المتداولة</i>			
78	107	6	المبالغ المستحقّة الدفع
2 540	2 036	7	المخصّصات
1 587	3 384	8	الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقّة
234	257	9	الخصوم الناجمة عن استحقاقات الموظفين
4 439	5 784		مجموع الخصوم المتداولة
<i>الخصوم غير المتداولة</i>			
19	-	6	المبالغ المستحقّة الدفع
1 130	1 616	7	المخصّصات
552	680	9	الخصوم الناجمة عن استحقاقات الموظفين
1 701	2 296		مجموع الخصوم غير المتداولة
6 140	8 080		مجموع الخصوم
9 802	7 379	10	صافي الأصول/حقوق الملكية
15 942	15 459		مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية

تشكّل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الثاني

الصندوق الاستئماني للضحايا – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (بآلاف اليورو)

2022	2023	ملاحظة	
			الإيرادات
3 227	3 889	11	الاشتراكات المقررة
3 214	3 523	11	التبرعات
466	201	11	الإيرادات المالية
6 907	7 613		مجموع الإيرادات
			النفقات
3 641	3 956	12	النفقات الإدارية
4 402	6 083	12	نفقات البرنامج
8 043	10 039		مجموع النفقات
(1 136)	(2 426)		الفائض/العجز للفترة المعنية

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الثالث

الصندوق الاستئماني للضحايا – بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (بالآلاف اليورو)

مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية	أمانة الصندوق الاستئماني	تكاليف البرنامج العرضي	برنامج المساعدة	برنامج جبر الأضرار	
11 096	(662)	1 156	7 636	2 966	الأرصدة الافتتاحية في 1 كانون الثاني/يناير 2022
حركة صافي الأصول/حقوق الملكية في عام 2022					
(1 136)	(36)	(497)	(1 683)	1 080	الفائض/(العجز)
257	257	-	-	-	صافي مكاسب/(خسائر) إعادة قياس خطط ما بعد انتهاء الخدمة
(417)	(417)	-	-	-	فائض/(عجز) أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا لعام 2020
-	-	399	(399)	-	التحويل إلى احتياطي جبر الأضرار
(1 296)	(196)	(98)	(2 082)	1 080	إجمالي الحركة خلال العام
9 802	(855)	1 058	5 554	4 045	إجمالي صافي الأصول/حقوق الملكية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
حركة صافي الأصول/حقوق الملكية في عام 2023					
(2 426)	(44)	(148)	(225)	(2 009)	الفائض/(العجز)
(48)	(48)	-	-	-	صافي مكاسب/(خسائر) إعادة قياس خطط ما بعد انتهاء الخدمة
52	52	-	-	-	فائض/(عجز) أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا لعام 2021
-	-	-	(764)	764	التحويل إلى/(من) الاحتياطي
(2 422)	(40)	(148)	(989)	(1 245)	إجمالي الحركة خلال العام
7 379	(895)	910	4 565	2 799	إجمالي صافي الأصول/حقوق الملكية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

يشمل رصيد صندوق برنامج المساعدة مبالغ لم يتم تخصيصها بعد.

تشكّل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الرابع

الصندوق الاستثماري للضحايا – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (بالآلاف اليورو)

2022	2023	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(1 136)	(2 426)	الفائض/(العجز) للفترة المعنية (البيان الثاني)
(320)	137	فروق أسعار صرف العملات الأجنبية غير المحققة
-	-	(الزيادة)/النقصان في الودائع لأجل
238	37	(الزيادة)/النقصان في المبالغ المستحقة القبض
399	(1 390)	(الزيادة)/النقصان في المبالغ المدفوعة مقدماً
-	-	(الزيادة)/النقصان في المخزون
59	10	الزيادة/(النقصان) في المبالغ المستحقة الدفع
1 402	1 797	الزيادة/(النقصان) في الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقة
(243)	151	الزيادة/(النقصان) في الخصوم الناجمة عن استحقاقات الموظفين
257	(48)	(الربح)/الخسارة في إعادة قياس خطط استحقاقات الموظفين
(2 263)	(18)	الزيادة/(النقصان) في المخصصات
(98)	(334)	مطروحاً منها: إيرادات الفوائد
(1 705)	(2 084)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
56	343	زائد: الفوائد المحصلة
56	343	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
(417)	52	فائض/(عجز) أمانة الصندوق الاستثماري - تسوية بين الشركات
(417)	52	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(2 066)	(1 689)	صافي الزيادة/(النقصان) في النقدية ومكافئات النقدية
320	(138)	المكاسب/(الخسائر) غير المحققة من النقدية ومكافئات النقدية من أسعار الصرف
15 512	13 766	النقدية ومكافئات النقدية في بداية الفترة المالية
13 766	11 939	النقدية ومكافئات النقدية في 31 كانون الأول/ديسمبر (البيان الأول)

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الخامس

الصندوق الاستئماني للضحايا - بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (بالآف اليورو)

مجموع الإنفاق	مجموع الفائض/(العجز)	الاعتماد الموافق عليه*
3 865	24	3 889

* تمت الموافقة على ميزانية الأمانة بوصفها البرنامج الرئيسي السادس في ميزانية المحكمة.

يرد مزيد من التفاصيل عن الاعتمادات والنفقات الموافق عليها في تقرير المحكمة عن "أنشطة المحكمة وأدائها البرنامجي لعام 2023".

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

ملاحظات على البيانات المالية

1- الصندوق الاستئماني للضحايا وأهدافه

1-1 الكيان مقدّم التقرير:

نصّت المادة 79 من نظام روما الأساسي والقاعدة 98 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على إنشاء الصندوق الاستئماني للضحايا ("الصندوق الاستئماني"). وقد أنشأته جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في قرارها ICC-ASP/1/Res.6 لصالح ضحايا الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، وأسر هؤلاء الضحايا.

وبموجب مرفق القرار ICC-ASP/1/Res.6، أنشأت الجمعية مجلس إدارة الصندوق الاستئماني الذي يُنتخب من الجمعية فيكون مسؤولاً عن إدارة الصندوق الاستئماني.

وبموجب القرار ICC-ASP/3/Res.7، أنشأت الجمعية أمانة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا ("الأمانة") لتقديم ما يلزم من مساعدة من أجل حسن سير عمل مجلس الإدارة في الاضطلاع بمهامه. وتعمل الأمانة تحت السلطة الكاملة لمجلس الإدارة في المسائل المتعلقة بأنشطتها وهي ملحقة بقلم المحكمة لأغراض إدارية، فيكون موظفوها جزءاً من قلم المحكمة، بالتالي جزءاً من موظفي المحكمة، ويتمتعون بالحقوق والواجبات والامتيازات والحصانات والاستحقاقات نفسها.

وبموجب القرار ICC-ASP/4/Res.3، اعتمدت الجمعية نظام الصندوق الاستئماني للضحايا، الذي ينظم إدارة أنشطة الصندوق الاستئماني وتنفيذها.

كما قرّرت الجمعية، بموجب القرار ICC-ASP/1/Res.6، أن يتم تمويل الصندوق الاستئماني من: (أ) التبرّعات المقدّمة من الحكومات والمنظمات الدولية والأفراد والشركات والكيانات الأخرى، وفقاً للمعايير ذات الصلة التي اعتمدها جمعية الدول الأطراف؛ (ب) الأموال وغيرها من الممتلكات المحصّلة عن طريق الغرامات أو المصادرات المحوّلة إلى الصندوق الاستئماني إذا أمرت المحكمة بذلك عملاً بالفقرة 2 من المادة 79 من النظام الأساسي؛ (ج) الموارد المحصّلة عن طريق إيرادات جبر الأضرار إذا أمرت المحكمة بذلك عملاً بالقاعدة 98 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات؛ (د) الموارد التي قد تقرّر جمعية الدول الأطراف تخصيصها للصندوق الاستئماني، عدا الأنصبه المقرّرة. وعملاً بالقرار ICC-ASP/3/Res.7، الذي قرّرت الجمعية بموجبه أن تموّل الأمانة من الميزانية العادية للمحكمة، ترد ميزانية الأمانة في البرنامج الرئيسي السادس من الميزانية العادية للمحكمة.

2- ملخص سياسات المحاسبة الهامة وإعداد التقارير المالية

أسس إعداد البيانات

1-2 تمسك البيانات المالية للصندوق الاستئماني وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. وقد أعدت البيانات المالية للصندوق الاستئماني على أساس الاستحقاق المحاسبي امتثالاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشكل هذه الملاحظات جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية للصندوق الاستئماني. وقد تم تقريب الأرقام في البيانات والملاحظات إلى ألف يورو. وقد لا يكون مجموع المبالغ منسفاً وذلك يعود إلى فروقات التقريب.

2-2 *الفترة المالية: الفترة المالية هي سنة تقويمية واحدة.*

3-2 *أسس التكلفة التاريخية: يتم إعداد البيانات المالية على أساس التكاليف التاريخية للمحاسبة.*

أثر اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الأدوات المالية

4-2 اعتمد الصندوق الاستئماني الأدوات المالية للمعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS 41) اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2023. ويحل هذا المعيار محل المعيار 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS 29) ويضع شروطاً جديدة لتصنيف الأدوات المالية وإدراجها وقياسها.

تصنيف الأدوات المالية

5-2 يطبق المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نموذجاً واحداً لتصنيف وقياس الأصول المالية يأخذ في الاعتبار نموذج إدارة الكيان في إدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدية لتلك الأصول. وتصنف الأصول المالية حسب هذا المعيار على أنها أصول مالية بالتكلفة المطفأة، أو أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، أو أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

نموذج انخفاض القيمة

6-2 أدخل المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نموذجاً استثنائياً واحداً لخسارة الائتمان المتوقعة ينطبق على الأدوات المالية الخاضعة لاختبار انخفاض القيمة. خسارة الائتمان هي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للصندوق الاستئماني والتدفقات النقدية التي يتوقع أن يتلقاها. ويأخذ في الاعتبار حالات التعثر المالي المحتملة وتطور جودة الائتمان للأصول المالية. ينطبق

نموذج انخفاض القيمة الجديد على جميع الأصول المالية المقاسة وفق التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية.

7-2 باعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تمت مراجعة فئة القياس لكل مجموعة من الأدوات المالية. ويعرض الجدول أدناه تصنيفات الأدوات المالية الأكثر شيوعاً للصندوق الاستئماني والتي تم تحديدها بناءً على مجموعة من الأصول المالية لكل نموذج إدارة معتمد لدى الصندوق الاستئماني واختبار مدفوعات الأصول والفوائد فقط، للتوصل إلى استنتاج بشأن فئة التصنيف ذات الصلة. ولم يطرأ أي تغيير على تصنيف الأدوات المالية للصندوق الاستئماني نتيجة لاعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الأداة المالية	التصنيف بموجب IPSAS 41 (2023)	التصنيف بموجب IPSAS 29 (2022)
<i>الأصول المالية</i>		
النقدية ومكافئات النقدية	الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية-التكلفة المطفأة	القروض والمبالغ المستحقة القبض- التكلفة المطفأة
الاستثمارات	الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية-التكلفة المطفأة	القروض والمبالغ المستحقة القبض- التكلفة المطفأة
التبرعات المستحقة القبض	الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية-التكلفة المطفأة	القروض والمبالغ المستحقة القبض- التكلفة المطفأة
مستحقات أخرى	الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية-التكلفة المطفأة	القروض والمبالغ المستحقة القبض- التكلفة المطفأة
<i>الخصوم المالية</i>		
المبالغ المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة
الأموال المحتفظ بها نيابة عن أطراف ثالثة	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة
الخصوم المالية الأخرى	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة

8-2 علاوة على ذلك، ونتيجة لمتطلبات المعيار 41 لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المالية، أجري تحليل لتحديد ما إذا كانت هناك أي تغييرات في القيمة

الدفترية لهذه الأصول المالية في 1 كانون الثاني/يناير 2023، وهو تاريخ التطبيق الأولي للمعيار 41. لم يحدّد التحليل أي تغيير في القيمة الدفترية في 1 كانون الثاني/يناير 2023.

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الجديدة

2-9 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وهو تاريخ بيان الوضع المالي، كانت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التالية قد صدرت من دون أن تدخل حيز النفاذ.

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 42- الاستحقاقات الاجتماعية (لا تنطبق على الصندوق الاستئماني)

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 43- عقود الإيجار

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 44- الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقّفة

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 45- الممتلكات والمنشآت والمعدات - يحل محل المعيار 17

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 46- القياس

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 47- الإيرادات

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 48- نفقات التحويل

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 49- خطط التقاعد (لا تنطبق على الصندوق الاستئماني)

وستدخل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 43 و 44 و 45 و 46 حيز النفاذ في الفترات التي تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2025 أو بعده، والمعيار 47 والمعيار 48 - في 1 كانون الثاني/يناير 2026 أو بعده. ويجري تقييم الآثار المحتملة لهذه المعايير.

عملة الحسابات ومعالجة حركة أسعار الصرف

2-10 العملة التشغيلية للصندوق الاستئماني والعملة التي تُعرض بها البيانات هي اليورو.

2-11 تحوّل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملة التشغيلية باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة والتي تقارب أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات المعنية. وتقيّد في بيان الأداء المالي المكاسب والخسائر الناجمة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل أسعار صرف الأصول والخصوم النقدية المقومة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة.

2-12 يتم تحويل الأصول والبنود غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة ولا يتم إعادة تحويلها في تاريخ إعداد التقرير.

استخدام التقديرات والأحكام

2-13 يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تصدر الإدارة أحكاماً وتقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والأرقام المبلغ عنها المتعلقة بالأصول والخصوم والإيرادات والنفقات. وتستند التقديرات والافتراسات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة ومختلف العوامل الأخرى التي يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف المعنية، وإلى المعلومات المتاحة في تاريخ إعداد البيانات المالية، التي تشكل نتائجها أساساً لأحكامها بشأن القيم الدفترية للأصول والخصوم التي لا تظهر بسهولة من مصادر أخرى. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

2-14 تتم مراجعة التقديرات والافتراسات الأساسية بشكل متواصل. ويتم إدراج تعديلات التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وأي فترات مستقبلية متأثرة.

الأدوات المالية

2-15 تتكوّن الأصول المالية من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات والمبالغ المستحقة القبض. وتتكوّن الخصوم المالية بشكل أساسي من مبالغ مستحقة الدفع. يتم إدراج جميع الأدوات المالية في بادئ الأمر في بيان الوضع المالي بقيمتها العادلة مع إضافة تكاليف المعاملات. ويعتمد القياس اللاحق على تصنيفات هذه الأدوات. ويصنّف الصندوق الاستثماري أصوله وخصومه المالية بالتكلفة المطفأة استناداً إلى نموذج إدارة الصندوق الاستثماري وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات. وتكون القيمة الدفترية للتكلفة التاريخية للمبالغ المستحقة القبض والدفع الخاضعة لشروط الائتمان التجاري العادية متقاربة من القيمة العادلة للمعاملة. ويقيّم الصندوق الاستثماري انخفاض قيمة أصوله المالية على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة الاستشرافية.

النقدية ومكافئات النقدية

2-16 يُحتفظ بالنقدية ومكافئاتها بالقيمة الاسمية، وهي تشمل النقد الحاضر، والأموال المحتفظ بها في الحسابات الجارية، والحسابات المصرفية المدرة لفائدة، والودائع لأجل التي تقل مدة استحقاقها عن ثلاثة أشهر.

2-17 وتشمل الاستثمارات الودائع المصرفية قصيرة الأجل مع آجال استحقاق أكبر من ثلاثة أشهر ولكن أقل من 12 شهراً.

2-18 لا يتم إدراج أي مخصّصات لأي استثمارات محتفظ بها لدى المصارف ذات التصنيف الائتماني الممتاز والعالي. ولن يؤدي تطبيق نموذج خسارة الائتمان المتوقعة

إلى انخفاض قيمة تلك الأصول المالية. في كل تاريخ إعداد تقرير، يُحدّد ما إذا كان التصنيف الائتماني لأي جزء من محفظة الاستثمار قد تدهور بشكل كبير لتقييم ما إذا كان من المطلوب إدراج بدل خسارة الائتمان المتوقعة.

المبالغ المستحقة القبض

19-2 تتكوّن المبالغ المستحقة القبض من مستحقات التبرّعات وغيرها من المبالغ المستحقة القبض. يقوم نموذج إدارة الصندوق الاستثماري على الاحتفاظ بالمبالغ المستحقة القبض لجمع التدفقات النقدية. وتصنّف المبالغ المستحقة القبض على أنها تُقاس بالتكلفة المطفأة. وتكون المبالغ المستحقة القبض للصندوق الاستثماري في الغالب قصيرة الأجل، ويتم قياسها بقيمة الفاتورة الأصلية عند إدراجها لأنّ تأثير الخصم غير جوهري.

20-2 ويتضمّن النموذج الاستشراقي لانخفاض القيمة، والذي استُحدث عقب اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، معلومات معقولة وقابلة للتأكيد تكون متاحة في تاريخ إعداد التقرير من دون أي تكاليف أو جهود لا داعي لها. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بمقدار خسارة انخفاض القيمة مدى الحياة والتي يتم تأكديها في بيان الأداء المالي. إذا تراجعت خسارة انخفاض القيمة في فترة لاحقة، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المعترف بها سابقًا في بيان الأداء المالي.

المبالغ المستحقة الدفع

21-2 تتكوّن المبالغ المستحقة الدفع للصندوق الاستثماري من مستحقات قصيرة الأجل للبايعين. وتُقيّد المبالغ المستحقة الدفع بالقيمة العادلة وتُقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة. المبالغ المستحقة الدفع للصندوق الاستثماري هي قصيرة الأجل ويتم قياسها بقيمة الفاتورة الأصلية عند إدراجها لأنّ تأثير الخصم غير جوهري.

إدارة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية

22-2 وضع الصندوق الاستثماري سياسات وإجراءات حصيفة لإدارة المخاطر وفقًا للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. ويقوم الصندوق الاستثماري باستثمارات قصيرة الأجل لأموال ليست ضرورية لتلبية الاحتياجات الفورية. وفي سياق أعماله المعتادة، يتعرّض الصندوق الاستثماري لمخاطر مالية، مثل المخاطر السوقية (أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة)، ومخاطر ائتمانية ومخاطر السيولة.

23-2 مخاطر العملات: تتمثل في خطر حدوث تقلبات في القيمة المنصرفة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب تغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعرّض الصندوق الاستثماري لمخاطر العملات من خلال المعاملات التي يجريها بالعملات الأجنبية في ما خص المشاريع التي يمولها الصندوق الاستثماري.

24-2 مخاطر أسعار الفائدة: تتمثل في خطر حدوث تقلبات في القيمة المنصفاة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب تغيرات في أسعار الفائدة في السوق. والصندوق الاستئماني يتلافى المخاطر وستظل أولويته الأولى هي مواصلة الحفاظ على أمواله. وسيسعى الصندوق الاستئماني جاهداً إلى توليد العائدات وتحقيق أقصى استفادة منها، مع حماية الأموال.

25-2 المخاطر الائتمانية: تتمثل في خطر أن يتسبب أحد طرفي أداة مالية في حدوث خسارة مالية للطرف الآخر بفعل عدم الوفاء بالتزام ما. ويتعرض الصندوق الاستئماني لمخاطر ائتمانية من خلال الودائع الموضوعة في المصارف. ولدى الصندوق الاستئماني سياسات تحدّ من التعرّض للمخاطر من أي مؤسسة مالية واحدة.

26-2 علاوة على ذلك، لا يجوز الاحتفاظ بالودائع إلا مع المؤسسات ذات الحد الأدنى من التصنيف الائتماني قصير الأجل "A-1" أو تصنيف طويل الأجل "A" مع سقف بالنسبة المئوية لإجمالي الحيازات لدى كل مؤسسة مالية. فيما يلي الجودة الائتمانية لمحفظة الصندوق الاستئماني في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 بالقيم الدفترية والنسب المئوية:

جودة الائتمان	النسبة المئوية من مجموع الحافظة	بآلاف اليورو
A-1+	43.34%	5 174
A-1	56.54%	6 750
B	0.11%	14
غير مصنفة	0.01%	1
المجموع	100%	11 939

27-2 مخاطر السيولة: ينشأ هذا الخطر عن التمويل العام لأنشطة الصندوق الاستئماني. وتمول عمليات الأمانة من الاشتراكات المقررة المدفوعة عن طريق المحكمة. وتُبرم العقود مع الشركاء المنفذين على أساس التبرعات الواردة.

28-2 استناداً إلى استراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية الموصوفة أعلاه ووفقاً للمعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، اعتمد الصندوق الاستئماني الطرق التالية لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة:

الأصول المالية	طريقة حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة	حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

لا يوجد مخصّصات معترف بها للمقتنيات النقدية لدى المصارف ذات التصنيف الائتماني الرئيسي والعالى. تُعتبر خسارة الائتمان المتوقّعة غير مادية	باستخدام دراسة ستاندر د اند بورز السنوية لحالات التعرّض المالي والانتقال التصنيفي العالمية	النقدية ومكافئات النقدية
لا يوجد مخصّصات معترف بها للمقتنيات النقدية لدى المصارف ذات التصنيف الائتماني الرئيسي والعالى. تُعتبر خسارة الائتمان المتوقّعة غير مادية	باستخدام دراسة ستاندر د اند بورز السنوية لحالات التعرّض المالي والانتقال التصنيفي العالمية	الاستثمارات
تعتبر غير مادية	نموذج استشرافي قائم على الخبرة التاريخية	التبرّعات المستحقّة القبض
تعتبر غير مادية	نموذج استشرافي قائم على الخبرة التاريخية	مستحقّات أخرى

المبالغ المدفوعة مقدّما

29-2 يفدّم الصندوق الاستئماني الأموال إلى الشركاء المنفّذين على أساس أحكام تعاقدية. يعرض الجدول 1 حالة الأموال المقدّمة.

الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقّة

30-2 تشمل الإيرادات المؤجلة التبرّعات المعلنة مع الشروط والإيرادات الأخرى المستلمة ولكن غير المحقّقة بعد.

31-2 تُفَيّد النفقات المستحقّة فيما يتعلق بالسلع والخدمات المقدّمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتي لم ترد فواتير بشأنها.

الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة

32-2 يفصح الصندوق الاستئماني عن الأطراف ذات الصلة التي لديها القدرة على ممارسة الرقابة على الصندوق الاستئماني أو لديها تأثير كبير عليه من خلال اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية، أو الكشف عما إذا كان الطرف ذي الصلة والصندوق الاستئماني خاضعين لرقابة مشتركة. والمعاملات التي تدخل ضمن العلاقة المعتادة بين المورد أو العميل/المستلم بشروط وأحكام ليست أكثر أو أقل تفضيلاً من تلك التي تتم على أساس تجاري بحث في نفس الظروف بين الصندوق الاستئماني والأطراف ذات الصلة فلن تعتبر معاملات خاصة بأطراف ذات صلة وبالتالي لن يتم الكشف عنها.

2-33 موظفو الإدارة الرئيسيون للصندوق الاستئماني هم مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وكلاهما يتمتع بالسلطة والمسؤولية لتخطيط أنشطة الصندوق الاستئماني وتوجيهها ومراقبتها والتأثير في توجهات الصندوق الاستراتيجية. يتم الإفصاح عن روايتب واستحقاقات موظفي الإدارة الرئيسيين. وبالإضافة إلى ذلك، يكشف الصندوق الاستئماني عن أي معاملات محدّدة مع موظفي الإدارة الرئيسيين وأفراد أسرهم.

2-34 تقدّم المحكمة خدمات مختلفة مجاناً إلى الصندوق الاستئماني، بما في ذلك الحيز المكتبي والمعدات والخدمات الإدارية. ويكشف عن أرصدة معاملات الأطراف ذات الصلة لدى المحكمة بموجب الملاحظتين 5 و6. وتُقيد المبالغ المستحقّة للمحكمة/ومن المحكمة بالمبلغ المقرّر لتمويل أنشطة الأمانة، خصوصاً منها النفقات المتكبدة مقابل هذا المبلغ المقرّر. وقرّرت الجمعية، بموجب القرار ICC-ASP/3/Res.7، أنّ تمويل الأمانة سيكون من الميزانية العادية ريثما تجري الجمعية مزيداً من التقييم. ويقدم مجلس الإدارة ميزانية مقترحة إلى الأمانة، يتم إدراجها في ميزانية المحكمة بوصفها برنامجاً رئيسياً سادساً منفصلاً، وتعتمدها الجمعية. وتقيم المحكمة الدول الأطراف فيما يتعلق بميزانية الأمانة. ومن حيث الجوهر، تجمع المحكمة الاشتراكات المقرّرة بصفتها وكيلاً للصندوق الاستئماني، ولا تزيد هذه الأنصبة المقرّرة من صافي أصول المحكمة أو إيراداتها، ولكنها تُقيد بوصفها مبالغ مستحقّة القبض وإيرادات للصندوق الاستئماني. وتخضع المبالغ المستحقّة القبض كلما تكبدت الأمانة نفقات إضافية. وتستوفي المحكمة بشكل مباشر الخصوم المستحقّة للبايعين وموظفي الأمانة. وتتزامن تسوية المبالغ المستحقّة الدفع أو القبض مع وضع الفائض النقدي في صيغته النهائية، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، للسنة التي تم فيها إدراج المبالغ المستحقّة القبض/الدفع.

المخصّصات والخصوم الطارئة والأصول الطارئة

2-35 *المخصّصات* يتم إدراجها عندما يكون لدى الصندوق الاستئماني التزام قانوني أو التزام ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة، ويلزم على الأرجح تدفّق الموارد إلى خارج الصندوق لتسوية ذلك الالتزام. ويمكن تقدير المبلغ بشكل موثوق. إنّ المبلغ المخصّص هو أفضل تقدير للنفقات المستلزمة لتسوية الالتزام الحالي حتى تاريخ التقرير. ولا يفرج عن المخصّصات إلا لتغطية هذه النفقات التي أُدرجت عند إنشائها. إذا لم يعد تدفّق المنافع الاقتصادية لتسوية الالتزامات محتملاً، يتم عكس تلك المخصّصات .

2-36 *الخصوم الطارئة* هي التزامات محتملة تنشأ عن أحداث سابقة لا يمكن تأكيد وجودها إلا عند حدوث أو عدم حدوث واقعة واحدة أو أكثر من الوقائع المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع كلياً لسيطرة الصندوق الاستئماني، أو التزامات حالية قد لا تؤدي إلى تدفّق محتمل للموارد الاقتصادية/الخدمات، أو التزامات لا يمكن قياس مقدارها بدرجة كافية من الموثوقية. ويفصح عن الخصوم الطارئة، إن وُجدت، في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية.

2-37 الأصول الطارئة هي أصول محتملة تنشأ عن أحداث سابقة لا يمكن تأكيدها وجودها إلا عند حدوث أو عدم حدوث واقعة واحدة أو أكثر من الوقائع المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع كلياً لسيطرة الصندوق الاستئماني. يتم تقييم الأصول الطارئة باستمرار لضمان أن تنعكس أي تطورات بشكل مناسب في البيانات المالية. إذا أصبح من المحتمل تحقق تدفق الفوائد الاقتصادية أو إمكانية توفير الخدمة، يتم حينها الكشف عن الأصول الطارئة. وإذا أصبح من شبه المؤكد حدوث تدفق الفوائد الاقتصادية أو إمكانية توفير الخدمة، ويمكن قياس قيمة الأصول بشكل موثوق، يتم حينها إدراج الأصول والإيرادات ذات الصلة في البيانات المالية للفترة التي يحدث فيها التغيير.

الخصوم الناجمة عن استحقاقات الموظفين

2-38 يتم إدراج نفقات استحقاقات الموظفين والخصوم المقابلة لها كخدمات يقدمها الموظفون. تُصنّف استحقاقات الموظفين على أنها استحقاقات قصيرة الأجل، أو استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، أو الاستحقاقات الأخرى طويلة الأجل أو استحقاقات نهاية الخدمة.

2-39 تكون الاستحقاقات قصيرة الأجل مستحقة في غضون اثني عشر شهراً من تقديم الخدمة وهي تشمل المرتبات والبدلات المختلفة والإجازات المرضية المدفوعة الأجر. يتم إدراج استحقاقات الموظفين قصيرة الأجل كنفقات وخصوم عند تقديم الخدمات. وتُقيّد الاستحقاقات المكتسبة ولكن غير المسدّدة بعد كنفقات في الفترة التي تتعلق بها ويُبلّغ عنها في بيان الوضع المالي على أنها خصوم أو مخصّصات.

2-40 يتم إدراج الإجازة السنوية كنفقات حيث يقدم الموظفون خدمات تزيد من استحقاقاتهم مقابل الغياب المدفوع الأجر في المستقبل.

2-41 وتشمل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة استحقاقات المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

2-42 المحكمة هي منظمة عضو تشارك في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ("الصندوق")، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز وما يتصل بها من استحقاقات للموظفين. والصندوق عبارة عن خطة استحقاقات محدّدة ممولة من أرباب عمل متعدّدين. وعلى النحو المحدّد في المادة 3(ب) من النظام الأساسي للصندوق، تكون العضوية في الصندوق مفتوحة للوكالات المتخصصة ولأي منظمة دولية وحكومية دولية أخرى تشارك في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

2-43 يعرّض الصندوق المنظمات المشاركة لمخاطر اكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، مما يؤدي إلى عدم وجود أساس ثابت وموثوق لتخصيص الالتزامات وأصول الخطة والتكاليف لفرادى المنظمات المشاركة في الصندوق. والمحكمة والصندوق الاستئماني، تمثيلاً مع المنظمات الأخرى

المشاركة في الصندوق، ليسا في وضع يسمح لهما بتحديد الحصة النسبية للمحكمة من الالتزام بالاستحقاقات المحددة، وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الوثوقية لأغراض المحاسبة. ومن ثم، تعامل الصندوق الاستئماني مع هذه الخطة كما لو كانت خطة اشتراكات محدّدة تمثيلاً مع متطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمتعلّق باستحقاقات الموظفين. وتُقيّد اشتراكات المحكمة في الصندوق في ما يتعلق بموظفي أمانة الصندوق الاستئماني خلال الفترة المالية كنفقات في بيان الأداء المالي.

44-2 *التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة*: خطة التأمين الصحي الجماعي للمحكمة متاحة أيضاً لموظفي الأمانة بعد التقاعد. ويقدم الصندوق الاستئماني إعانة على مدفوعات الأقساط للمتقاعدين بنسبة 50 في المائة. يُحدّد التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أنه خطة استحقاقات محدّدة.

45-2 بالنسبة لخطط الاستحقاقات المحدّدة، يتم استخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقّة بحسب الوحدة المسقطّة لقياس الالتزامات والتكاليف. وتُعزى الاستحقاقات إلى فترات الخدمة بموجب صيغة الاستحقاقات المعتمدة في الخطة. القيمة الحالية لأي من التزامات الاستحقاقات المحدّدة هي القيمة الحالية للمدفوعات المستقبلية المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام الناتج عن خدمة الموظف في الفترة الحالية والفترات السابقة. وتُحسب القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحدّدة باستخدام افتراضات اكتوارية غير متحيّزة ومتوافقة مع بعضها البعض.

46-2 *استحقاقات الموظفين طويلة الأجل الأخرى*: تشمل استحقاقات إنهاء الخدمة (بما في ذلك منحة الإعادة إلى الوطن، وبديل الانتقال، والسفر، والشحن، والتأمين على الأمتعة المنزلية)، وإجازة زيارة الوطن، وزيارة الأسرة، ومنحة الوفاة، واستحقاقات الوراثة. يتم قياس الاستحقاقات الأخرى طويلة الأجل باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقّة بحسب الوحدة المسقطّة.

47-2 ويحتسب خبراء اكتواريون مستقلون استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات طويلة الأجل.

48-2 استحقاقات إنهاء الخدمة هي استحقاقات تُدفع نتيجة لقرار اتخذه الصندوق الاستئماني بإنهاء عمل الموظف قبل تاريخ التقاعد العادي. وتقيّد استحقاقات إنهاء الخدمة بوصفها أحد الخصوم والنفقات عندما يتم التأكد من إنهاء عقد عمل الموظف لسبب يتعلق بإعادة الهيكلة في المنظمة.

التعهدات

49-2 *التعهدات* هي التزامات غير قابلة للإلغاء لتوفير الأموال في المستقبل للمنظمات التي تنفّذ مشاريع على أساس عقد مبرم مع الصندوق الاستئماني. وتُقيّد التعهدات خارج

الميزانية العمومية ويُفصح عنها في البيانات المالية إلى أن تُسَدَّ الأموال مقدّمًا أو يقَدِّم الشريك المنفذ تقارير مالية تبيّن أنّ الأنشطة التي يحق للمنظمة تلقي أموال بشأنها قد أُنجزت.

إيرادات المعاملات غير التبادلية

2-50 *التبرّعات*: الإيرادات المتأتية من التبرّعات التي تتضمن قيودًا على استخدامها تُدرج عند التوقيع على اتفاق ملزم بين الصندوق الاستئماني والجهة المانحة التي تقدّم التبرّع. وتُدرج الإيرادات المتأتية من التبرّعات التي تفرض شروطًا على استخدامها، بما في ذلك الالتزام بإعادة الأموال إلى الكيان المساهم في حالة عدم استيفاء هذه الشروط، عند استيفاء الشروط المعنيّة. وإلى أن يتم استيفاء هذه الشروط، يُدرج الالتزام باعتباره من الخصوم. وتُقيّد التبرّعات والإيرادات الأخرى التي لا تكون مشفوعة باتفاقات ملزمة كإيرادات عند استلامها.

2-51 *المساهمات السلعية العينية*: تُقيّد بالقيمة المنصّفة وتُقيّد الإيرادات المقابلة لها على الفور إذا لم تكن مشفوعة بأي شرط. إذا كانت مشفوعة بشروط، يتم تقييد الخصم إلى أن يتم استيفاء الشروط والوفاء بالالتزام. يتم إدراج الإيرادات بالقيمة المنصّفة، ويتم قياسها اعتبارًا من تاريخ اقتناء الأصول المتبرّع بها.

2-52 *الخدمات العينية*: الإيرادات الناتجة عن الخدمات العينية غير معترف بها. يتم الإفصاح عن الخدمات العينية الرئيسية في البيانات المالية، بما في ذلك قيمتها المنصّفة، عندما يكون من الممكن تحديدها عمليًا.

إيرادات صرف العملات

2-53 *الإيرادات المالية* وتشمل إيرادات الفوائد المصرفية وصافي مكاسب أسعار صرف العملات الأجنبية. يتم إدراج إيرادات الفوائد المصرفية في بيان الأداء المالي عند استحقاقها، مع مراعاة العائد الفعلي على الأصول. وفي نهاية الفترة المالية، يتم إدراج الرصيد الصافي لحساب مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية، إذا كان إيجابيًا، كإيراد.

النفقات

2-54 *النفقات المالية* تشمل الرسوم المصرفية وصافي خسارة صرف العملات الأجنبية. وفي نهاية الفترة المالية، يتم إدراج الرصيد الصافي لحساب مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية، إذا كان سلبيًا، كأحد النفقات.

2-55 *النفقات الناشئة عن شراء السلع والخدمات* تُدرج عند استيفاء المورد بالتزاماته التعاقدية، أي عند استلام الصندوق الاستئماني للسلع والخدمات وتقبّلها.

2-56 *النفقات الناشئة عن المعاملات مع الشركاء المنقذين* تُدرج عند تسلّم السلع أو الخدمات التي يقدّمها الشركاء المنقذون، على النحو الذي يؤكد استلام تقارير النفقات

المعتمدة أو التقارير المالية أو تقارير إنجاز المشاريع، حسب الاقتضاء. وإذا قُدمت الأموال كسلفة على أساس عقود لا تتضمن شروط أداء قابلة للقياس، يُقيد المصرف عند دفع الأموال.

محاسبة الصندوق الاستثماري والإبلاغ القطاعي

57-2 القطاع هو نشاط أو مجموعة من الأنشطة التي يمكن تمييزها والتي من المناسب تقديم تقرير بالمعلومات المالية عنها بشكل منفصل. وتستند المعلومات القطاعية إلى الأنشطة الرئيسية للصندوق الاستثماري ومصادر تمويله. ولتحقيق أهدافه، ينفذ الصندوق الاستثماري الأحكام الصادرة عن المحكمة بشأن جبر الأضرار ضد شخص مدان، ويقدم المساعدة للضحايا وأسره من خلال برامج إعادة التأهيل البدني والنفسي والدعم المادي.

58-2 يتم الإبلاغ عن معلومات مالية منفصلة بشأن أربعة قطاعات وهي: برامج جبر الأضرار، وبرامج المساعدة، وتكاليف البرامج العرضية، وأمانة الصندوق الاستثماري.

59-2 محاسبة الصندوق: تُمسك حسابات الصندوق الاستثماري على أساس نظام المحاسبة للصناديق المالية للفصل بين الصناديق لتيسير تلقي المساهمات المخصصة والأموال وغيرها من الممتلكات المحصّلة عن طريق الغرامات أو المصادرة والتي تحيلها المحكمة، في الحالات التي تُحدّد فيها المحكمة استخدامات معينة، أو الموارد المحصّلة عن طريق الأحكام القضائية الصادرة بشأن جبر الأضرار.

صافي الأصول/حقوق الملكية

60-2 يشمل صافي الأصول/حقوق الملكية الفائض أو العجز في الصندوق الاستثماري. يجوز إنشاء احتياطي بناء على قرار من مجلس الإدارة.

مقارنة الميزانية

61-2 ترد في البيان الخامس مقارنة بين المبالغ الفعلية والمبالغ الواردة في الميزانية البرنامجية السنوية الأصلية والنهائية. وتجري هذه المقارنة على أساس المحاسبة النقدية المعدلة نفسها المعتمدة للميزانية البرنامجية السنوية.

62-2 ويرد في الملاحظة 13 التوفيق بين المبالغ الفعلية المحددة على أساس نقدي معدّل والمبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، مع مراعاة وجود اختلاف بين المحاسبة على أساس الاستحقاقات الكاملة والميزانية القائمة على أساس نقدي معدّل.

3- النقدية ومكافآت النقدية

2022	2023	بآلاف اليورو
1 635	2 489	النقدية المودعة في المصرف - الحساب الجاري
12 131	9 450	النقدية المودعة في المصرف - حساب التوفير
13 766	11 939	المجموع

3-1 يشمل النقد ومكافئ النقد مبالغ مكافئة لـ 2 674 ألف يورو محفوظة بعملات أخرى غير اليورو.

4- المبالغ المدفوعة مقدّما

2022	2023	بآلاف اليورو
1 105	2 535	السلف المقدّمة إلى الشركاء المنقذين
40	-	السلف المقدّمة إلى الموظفين
1 145	2 535	المجموع

5- المبالغ المستحقة القبض

2022	2023	بآلاف اليورو
987	674	التبرّعات المستحقة القبض
-	61	المبالغ المستحقة القبض من المحكمة لأمانة الصندوق الاستئماني لعام 2023
-	216	المبالغ المستحقة القبض من المحكمة لتغطية تكاليف البرامج العرضية
1	-	المبالغ المستحقة القبض من المحكمة لبرامج المساعدة
43	34	الفوائد المستحقة والمبالغ المستحقة القبض الأخرى
1 031	985	المجموع

6- المبالغ المستحقة الدفع

2022	2023	بآلاف اليورو
35	-	المبالغ المستحقة الدفع للمحكمة - عجز أمانة الصندوق الاستئماني لعام 2021
19	19	المبالغ المستحقة الدفع للمحكمة - عجز أمانة الصندوق الاستئماني لعام 2022
21	-	المبالغ المستحقة للمحكمة الجنائية الدولية من تكاليف البرامج العرضية

22	88	المبالغ المستحقة الدفع الأخرى
97	107	المجموع

7- المخصّصات

2022	2023	بآلاف اليورو
2 540	2 036	مخصّصات جبر الأضرار-المتداولة
1 130	1 616	مخصّصات جبر الأضرار-غير المتداولة
3 670	3 652	المجموع

التغييرات في المخصّصات

بآلاف اليورو	المخصّصات لجبر الأضرار
3 670	المخصّصات في 1 كانون الثاني/يناير 2023
1 858	الزيادة في المخصّصات
(1 873)	الانخفاض المترتب على المدفوعات
(3)	الانخفاض المترتب على حالات الإلغاء
3 652	المخصّصات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

7-1 تتعلّق مخصّصات أحكام جبر الأضرار بالتمويل التكميلي الذي يقرّر مجلس الإدارة أن يخصّسه الصندوق الاستئماني لدفع جبر الأضرار بسبب عوز الأشخاص المدانين. وعملاً بالمادة 56 من نظام الصندوق الاستئماني للضحايا (ICC-ASP/4/Res.3)، فإن قرار استكمال جبر الأضرار هو قرار تقديري يندرج في إطار السلطة الحصرية للمجلس ويخضع للعوامل المنصوص عليها في نظام الصندوق الاستئماني، على سبيل المثال ضمان ألا يخل عنصر تكميلي بأنشطة ولاية المساعدة في الصندوق الاستئماني، ومراعاة الإجراءات القانونية الجارية التي قد تؤدي إلى منح تعويضات أخرى قد تتطلّب تكملة.

8- الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقة

2022	2023	بآلاف اليورو
1 484	3 383	التبرّعات المؤجلة
103	1	النفقات المستحقة
1 587	3 384	المجموع

9- الخصوم الناجمة عن استحقاقات الموظفين

2022	2023	بآلاف اليورو
المتداولة		
163	168	استحقاقات الإجازة السنوية
67	84	استحقاقات أخرى طويلة الأجل
4	5	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
234	257	المجموع الفرعي المتداول
غير المتداولة		
53	53	استحقاقات الإجازة السنوية
162	211	فوائد أخرى طويلة الأجل
337	416	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
552	680	المجموع الفرعي غير المتداول
786	937	المجموع

9-1 تشمل الخصوم المتداولة الجزء المتداول من استحقاقات الإجازة السنوية وغيرها من الاستحقاقات طويلة الأجل.

9-2 وتمثل استحقاقات الإجازة السنوية مجموع استحقاقات الإجازة السنوية المترجمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 لجميع موظفي الصندوق الاستئماني.

9-3 فيما يلي الافتراضات الاكتوارية المستخدمة لتحديد قيمة الاستحقاقات طويلة الأجل الأخرى واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة:

2022	2023	الافتراضات المالية
معدل الخصم:		
٪3.49	٪3.11	إجازات زيارة الوطن (وزيارة الأسرة)
٪3.59	٪3.22	تكاليف نقل الأمتعة واللوازم للموظفين والسفر عند إنهاء الخدمة
٪3.57	٪3.22	بدل انتقال الموظفين/منحة الإعادة إلى الوطن
٪3.59	٪3.22	منحة الوفاة، نقل المتوفى
٪3	٪3	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
٪2	٪2.30	تضخم الأجور
٪2	٪2.30	تضخم الأسعار
٪4.15	٪3.95	معدل اتجاه التكلفة الطبية

استنادا إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	استنادا إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	معدلات الإعاقة
66.67%	52%	معدل المشاركة
جدول وفيات باك	جدول وفيات باك	جداول الوفيات
تصويبات باك	تصويبات باك	التصويبات العمرية
بناء على فارق السن الفعلي	بناء على فارق السن الفعلي	فارق السن ذكور/إناث
من 0% إلى 3.5% حسب الدرجة		معدلات زيادة مرتبات الأفراد
من 0% إلى 7.5% حسب الفئة العمرية		معدلات دوران الأفراد

4-9 معدل الخصم المستخدم لحسم التزامات الاستحقاقات يعكس القيمة الزمنية للنقود. تتسق عملة ومدة الأداة المالية المختارة لتعكس القيمة الزمنية للنقود مع العملة والمدة المقدرة للالتزامات الاستحقاقات. يتم احتساب معدل الخصم المستخدم لتقييم التزامات استحقاقات الموظفين بالرجوع إلى معلومات السوق الخاصة بسندات الشركات ذات التصنيف الائتماني المتوسط بين AA+ و AA- أو ما شابه ذلك، الصادرة باليورو.

5-9 وتُعزى المكاسب والخسائر الاكتوارية الناجمة عن التغيرات في الافتراضات المالية إلى التغيرات في معدلات الخصم. وانخفضت معدلات الخصم لجميع خطط الاستحقاقات المحددة وغيرها من خطط استحقاقات الموظفين طويلة الأجل باستثناء التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وظل معدل الخصم للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ثابتاً. وتُعزى المكاسب والخسائر الاكتوارية الناجمة عن التغيرات في الافتراضات الديمغرافية إلى التغير في جداول التحسين بين الأجيال بالنسبة للمشاركين غير النشطين.

التوفيق بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي للقيمة الحالية للالتزام الاستحقاقات المحددة

المجموع	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	أخرى طويلة الأجل	
			القيمة الحالية للالتزام الاستحقاقات المحددة في 1 كانون الثاني/يناير 2023
570	341	229	
69	23	46	تكلفة الخدمة
20	11	9	نفقات الفائدة
70	49	21	(مكاسب)/خسائر إعادة القياس
11	(3)	14	(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية الناجمة عن التغيرات في الافتراضات المالية

(2)	(2)	-	(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية الناجمة عن التغييرات في الافتراضات الديمغرافية
61	54	7	(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية الناجمة عن التسويات المبينة على الخبرة
(12)	(2)	(10)	الاستحقاقات المدفوعة
القيمة الحالية للالتزام الاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023			
716	421	295	

إجمالي تكلفة الاستحقاقات المحددة المدرجة في بيان الأداء المالي وصافي الأصول/حقوق الملكية

المجموع	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	أخرى طويلة الأجل	
69	23	46	صافي تكلفة الخدمة
18	11	9	صافي الفائدة على صافي خصوم/(أصول) الاستحقاقات المحددة
21	-	21	إعادة قياس صافي خصوم الاستحقاقات المحددة
110	34	76	تكلفة الاستحقاقات المحددة المسجلة في الربح أو الخسارة
49	49	-	إعادة قياس صافي خصوم الاستحقاقات المحددة
49	49	-	تكلفة الاستحقاقات المحددة المسجلة في صافي الأصول/حقوق الملكية
158	82	76	مجموع تكاليف الاستحقاقات المحددة

بيان حلول أجل التزام الاستحقاقات المحددة

المدة	
0.30	إجازة زيارة الوطن (وزيارة الأسرة)
6.85	تكاليف نقل الأمتعة واللوازم والسفر عند إنهاء الخدمة
7.20	منحة الإعادة إلى الوطن
6.35	منحة الوفاة، نقل المتوفى
24.41	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

تحليل الحساسية

6-9 معدّل الخصم هو أحد الافتراضات الاكتوارية الهامة لتحديد الالتزام بالاستحقاقات المحددة. تم تحديد تحليلات الحساسية بناءً على تغيير بنسبة 0.25 % في الافتراضات في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

| معدّل الخصم |
|----------------------------|----------------------------|----------------------------|----------------------------|----------------------------|----------------------------|--|
| التزام الاستحقاقات المحددة |
57	2.86	57	3.36	57	3.11	استحقاقات إجازة زيارة الوطن
2	2.86	2	3.36	2	3.11	زيارة الأسرة
68	2.97	65	3.47	68	3.22	نقل الأمتعة واللوازم/السفر عند انتهاء الخدمة
160	2.97	152	3.47	156	3.22	منحة الإعادة إلى الوطن
12	2.97	12	3.47	12	3.22	منحة الوفاة ونقل المتوفى
447	2.75	395	3.25	421	3	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

7-9 فيما يلي تأثير زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة وتأثير انخفاض بمقدار نقطة مئوية واحدة في معدلات اتجاه التكاليف الطبية المفترضة:

معدل اتجاه التكاليف الطبية

بآلاف اليورو	بآلاف اليورو	بآلاف اليورو
494	421	362
36	31	27

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

8-9 ينصّ نظام صندوق المعاشات على أن يعهد مجلس صندوق المعاشات إلى الخبير الاكتواري إجراء تقييم اكتواري للصندوق مرّة على الأقل كل ثلاث سنوات. وقد دأب مجلس صندوق المعاشات التقاعدية على إجراء تقييم اكتواري كل سنتين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت الأصول المتداولة والأصول المستقبلية المقدّرة للصندوق ستكون كافية للوفاء بالتزاماته.

9-9 يتكوّن الالتزام المالي للمحكمة تجاه موظفي أمانة الصندوق الاستئماني من اشتراكاتها المقرّرة، وفق المعدّل المحدّد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة (ويبلغ حاليًا 7.9 % للمشاركين و15.8 % للمنظمات الأعضاء) إلى جانب أي حصة من أي مدفوعات لسد

العجز الاكثواري بموجب المادة 26 من نظام صندوق المعاشات. ولا تسدّد مدفوعات تغطية العجز هذه إلا إذا لجأت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تطبيق أحكام المادة 26، وذلك بعد استخلاصها أنّ ثمة حاجة إلى تسديد مدفوعات العجز استناداً إلى تقييم للكفاية الاكثوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وتُسهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعتها كل منظمة خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

9-10 استُكمل آخر تقييم ائواري للصندوق في 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2021، ويتم حالياً إجراء التقييم اعتباراً من 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2023. وقد اعتمد الصندوق على ترحيل بيانات المشتركين من 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2021 إلى 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2022 لإعداد بياناته المالية لعام 2022.

9-11 أسفر التقييم الاكثواري الذي أُجري في 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2021 عن نسبة ممولة من الأصول الاكثوارية إلى الخصوم الاكثوارية قدرها 117.0 في المائة. وبلغت النسبة الممولة 158.2 في المائة عندما لم يؤخذ النظام الحالي لتسويات المعاشات التقاعدية في الاعتبار.

9-12 وبعد تقييم الكفاية الاكثوارية لصندوق المعاشات، خلّص الخبير الاكثواري الاستشاري إلى أنه لم تكن هناك حاجة، حتى 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2021، إلى ما يستوجب تسديد مدفوعات لتغطية العجز بموجب المادة 26 من نظام الصندوق لأن القيمة الاكثوارية للأصول تتجاوز القيمة الاكثوارية لجميع الخصوم المستحقّة بموجب الخطة. وبالإضافة إلى ذلك، تجاوزت القيمة السوقية للأصول أيضاً القيمة الاكثوارية لجميع الخصوم المستحقّة حتى تاريخ التقييم. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تلجأ الجمعية العامة إلى الأحكام الواردة في المادة 26.

9-13 وفي حال اللجوء إلى المادة 26 بسبب عجز ائواري، إما أثناء العملية الجارية أو بسبب إنهاء صندوق المعاشات، ستستند مدفوعات تغطية العجز المطلوبة من كل منظمة عضو إلى نسبة اشتراكات تلك المنظمة العضو في مجموع الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ إجمالي الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة (2020 و 2021 و 2022) 937.68 مليون دولار أمريكي، ساهمت المحكمة فيها بحوالي 1 في المائة.

9-14 وخلال عام 2023، بلغت الاشتراكات التي دفعتها المحكمة إلى أمانة الصندوق الاستئماني في ما يتعلق بموظفي الصندوق 0.8 مليون يورو (0.7 مليون يورو في عام 2022). ولا يتوقع حدوث فرق كبير في الاشتراكات المستحقّة في عام 2023.

9-15 يجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناءً على توصية بالإلغاء من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتُدفع إلى المنظمة

العضو سابقًا حصة نسبية من مجموع أصول صندوق المعاشات في تاريخ انتهاء الخدمة، حصراً لصالح موظفيها الذين كانوا مشتركين في الصندوق في ذلك التاريخ، عملاً بترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدّد مجلس صندوق المعاشات المبلغ استناداً إلى تقييم اكتواري لأصول وخصوم صندوق المعاشات في تاريخ انتهاء الخدمة؛ ولا يتضمّن المبلغ أي جزء من الأصول التي تتجاوز الخصوم.

9-16 ويقوم مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة سنوياً بمراجعة حسابات صندوق المعاشات ويقدم كل عام تقارير عن مراجعة الحسابات إلى مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وينشر صندوق المعاشات تقارير ربع سنوية عن استثماراته ويمكن الاطلاع عليها من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للصندوق على www.unjspf.org.

10- صافي الأصول/حقوق الملكية

2022	2023	بآلاف اليورو
4 045	2 799	برامج جبر الأضرار
5 554	4 565	برامج المساعدة
1 058	910	تكاليف البرامج العرضية
10 657	8 274	مجموع أرصدة الصناديق البرنامجية
106	58	أمانة الصندوق الاستئماني-مكاسب/(خسائر) إعادة قياس خطط ما بعد انتهاء الخدمة
(961)	(953)	أمانة الصندوق الاستئماني-أرصدة أخرى للصندوق
(855)	(895)	أمانة الصندوق الاستئماني
9 802	7 379	المجموع

11- الإيرادات

2022	2023	بآلاف اليورو
3 227	3 889	الإشتراكات المقررة (غير قابلة للتبادل)
		لتبرّعات (غير قابلة للتبادل)
2 222	1 517	التبرّعات المخصّصة
992	2 006	التبرّعات غير المخصّصة
3 214	3 523	المجموع الفرعي للتبرّعات
		الإيرادات المالية (سعر الصرف)
98	334	إيرادات الفوائد المصرفية
368	(133)	صافي مكاسب صرف العملات الأجنبية
466	201	المجموع الفرعي للإيرادات المالية
6 907	7 613	المجموع

التبرّعات العينية

1-11 تقدّم المحكمة خدمات مجانية مختلفة إلى الصندوق الاستئماني، بما في ذلك الحيز المكتبي والمعدات والخدمات الإدارية.

12- النفقات

2022	2023	بآلاف اليورو
3 641	3 956	النفقات الإدارية
514	2 427	نفقات جبر الأضرار
14	-	إعادة تقييم مخصّصات جبر الأضرار
405	745	المشاريع المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني
3 469	2 911	مشاريع مساعدة أخرى
8 043	10 039	المجموع

1-12 تشمل "النفقات الإدارية" بشكل أساسي نفقات أمانة الصندوق الاستئماني.

2-12 وتشمل "نفقات جبر الأضرار" التكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ برامج الجبر. وتُعرض مبالغ تنفيذ برامج الجبر في معظمها كجزء من المخصّصات.

3-12 ترتبط نفقات المشاريع المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني بمشاريع المساعدة التي تم تمويلها من تبرّعات مقدّمة من الدول تحديداً بشأن موضوع العنف الجنسي والجنساني. وترتبط نفقات مشاريع المساعدة الأخرى بمشاريع متعلّقة بالمساعدة، باستثناء المشاريع المعنية بالعنف الجنسي والجنساني، تُموّل من التبرّعات. وتشمل هذه النفقات التكاليف غير المباشرة للشركاء المنفّذين ذات الصلة بمشاريع المساعدة على النحو التالي: أوغندا - 69 ألف يورو، جمهورية الكونغو الديمقراطية - 79 ألف دولار أمريكي، جمهورية أفريقيا الوسطى - 64 ألف يورو، كوت ديفوار - 68 ألف يورو، جورجيا - 13 ألف يورو؛ كينيا - 6 آلاف يورو؛ مالي - 21 ألف يورو.

13- بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية

1-13 يتم إعداد ميزانية الصندوق الاستئماني وحساباته بناءً على أسس مختلفة. إذ يتم إعداد بيان الوضع المالي وبيان الأداء المالي وبيان التغيّرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وبيان التدفّقات النقدية وفقاً للمحاسبة على أساس الاستحقاقات الكاملة، في حين يتم إعداد بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) وفقاً للمحاسبة على أساس النقدية المعدّلة.

2-13 وبمقتضى المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، في الحالات التي لا تُعد فيها البيانات المالية والميزانية على أساس قابل للمقارنة، تتم مواعمة

المبالغ الفعلية المعروضة على أساس قابل للمقارنة بالميزانية مع المبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، على أن تُحدّد على نحو منفصل أي اختلافات من حيث الأساس أو التوقيت أو الكيان. وهناك أيضاً اختلافات في الأشكال وبرامج التصنيف المعتمدة لعرض البيانات المالية والميزانية.

13-3 تحدث الاختلافات من حيث الأساس عندما يتم إعداد الميزانية المعتمدة على أساس مغاير للأساس المحاسبي، كما هو مذكور في الفقرة 13-1 أعلاه.

13-4 وتحدث الاختلافات من حيث التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة التقرير الواردة في البيانات المالية. ولا توجد فروق من حيث التوقيت بالنسبة للصندوق الاستئماني لأغراض المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية.

13-5 وتحدث الاختلافات من حيث الكيان عندما تغفل الميزانية عن ذكر البرامج أو الكيانات التي تشكّل جزءاً من الكيان الذي أعدت بشأنه البيانات المالية. وتشمل الاختلافات من حيث الكيانات الأموال المخصّصة لجبر الأضرار وللمساعدة المبلغ عنها بالتفصيل في البيانات المالية ولكنها غير مدرجة في عملية الميزنة.

13-6 وترجع الاختلافات من حيث العرض إلى الاختلافات في الشكل وبرامج التصنيف المعتمدة لعرض بيان التدفّقات النقدية وبيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية.

13-7 ويرد أدناه التوفيق بين المبالغ الفعلية المعدّة على أساس قابل للمقارنة في بيان المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفّقات النقدية (البيان الرابع) للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023:

بآلاف اليورو	التشغيل	الاستثمار	التمويل	المجموع
المبلغ الفعلي المعدّ على أساس مقارن (البيان الخامس)	24	-	-	24
اختلافات في الأساس	(78)	-	-	(78)
اختلافات في العرض	(395)	343	52	-
اختلافات في الكيان	(1 635)	-	-	(1 635)
المبلغ الفعلي الوارد في بيان التدفّقات النقدية (البيان الرابع)	(2 084)	343	52	(1 689)

13-8 يتم عرض التعهّدات المفتوحة بما في ذلك أوامر الشراء المفتوحة مقابل النفقات المستحقّة وصافي التدفّقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كاختلافات في الأساس. وترد موازنة الفائض/العجز في الصندوق الاستئماني للضحايا، التي لا تشكّل جزءاً من

بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية، كاختلافات في العرض. وفي إطار الاختلافات من حيث الكيان، تدرج الأنشطة الممولة من التبرعات الواردة في البيانات المالية، إذ إنها ليست مدرجة في عملية الميزنة.

9-13 ويرد شرح للاختلافات الجوهرية بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية في التقرير المتعلق بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية وبرامجها لعام 2023.

14- الإبلاغ القطاعي

بيان الوضع المالي حسب القطاع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

المجموع	أمانة الصندوق الاستئماني	تكاليف البرامج العرضية	برامج المساعدة	برامج جبر الأضرار	بآلاف اليورو
الأصول					
<i>الأصول المتداولة</i>					
11 939	-	738	6 129	5 072	النقدية ومكافآت النقدية
2 535	-	-	650	1 885	المبالغ المدفوعة مقدّما والأصول المتداولة الأخرى
924	-	219	348	357	المبالغ المستحقة القبض
15 398	-	957	7 127	7 314	مجموع الأصول المتداولة
<i>الأصول غير المتداولة</i>					
61	61	-	-	-	المبالغ المستحقة القبض
61	61	-	-	-	مجموع الأصول غير المتداولة
15 459	61	957	7 127	7 314	مجموع الأصول
الخصوم					
<i>الخصوم المتداولة</i>					
107	19	46	12	30	المبالغ المستحقة الدفع
2 036	-	-	-	2 036	المخصّصات
3 384	-	1	2 550	833	الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقة
257	257	-	-	-	الخصوم الناجمة عن استحقاقات الموظفين
5 784	276	47	2 562	2 899	مجموع الخصوم المتداولة
<i>الخصوم غير المتداولة</i>					
-	-	-	-	-	المبالغ المستحقة الدفع
1 616	-	-	-	1 616	المخصّصات
680	680	-	-	-	الخصوم الناجمة عن استحقاقات الموظفين
2 296	680	-	-	1,616	مجموع الخصوم غير المتداولة
8 080	956	47	2 562	4 515	مجموع الخصوم
7 379	(895)	910	4 565	2 799	صافي الأصول/حقوق الملكية
15 459	61	957	7 127	7 314	مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية

بيان الأداء المالي حسب القطاع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

المجموع	أمانة الصندوق الاستئماني	تكاليف البرامج العرضية	برامج المساعدة	برامج جبر الأضرار	بآلاف اليورو
---------	-----------------------------	---------------------------	----------------	----------------------	--------------

					الإيرادات
3 889	3 889	-	-	-	الاشتراكات المقررة
3 523	-	-	3 263	260	التبرعات
201	-	25	89	87	الإيرادات المالية
7 613	3 889	25	3 352	347	مجموع الإيرادات
					النفقات
3 956	3 933	10	12	1	النفقات الإدارية
745	-	-	745	-	المشاريع المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني
2 911	-	91	2 820	-	مشاريع مساعدة أخرى
2 427	-	72	-	2 355	نفقات جبر الأضرار
10,039	3,933	173	3,577	2 356	مجموع النفقات
(2 426)	(44)	(148)	(225)	(2 009)	الفائض/(العجز) للفترة المعنية

بيان الوضع المالي حسب القطاع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

المجموع	ما بين القطاعات	أمانة الصندوق الاستئماني	تكاليف البرامج العرضية	برامج المساعدة	برامج جبر الأضرار	بالآلاف اليورو
الأصول						
<i>الأصول المتداولة</i>						
13 766	-	-	1 198	4 647	7 921	النقدية ومكافئات النقدية
1 145	-	-	2	593	550	المبالغ المدفوعة مقدّما والأصول المتداولة الأخرى
-	-	-	-	-	-	المخزون
1 031	(17)	-	3	1 007	38	المبالغ المستحقّة القبض
15 942	(17)	-	1 203	6 247	8 509	مجموع الأصول المتداولة
<i>الأصول غير المتداولة</i>						
-	-	-	-	-	-	المبالغ المستحقّة القبض
-	-	-	-	-	-	مجموع الأصول غير المتداولة
15 942	(17)	-	1 203	6 247	8 509	مجموع الأصول
الخصوم						
<i>الخصوم المتداولة</i>						
78	(17)	52	27	2	14	المبالغ المستحقّة الدفع
2 540	-	-	-	-	2 540	المخصّصات
1 587	-	-	116	691	780	الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقّة
234	-	232	2	-	-	الخصوم الناجمة عن استحقاقات الموظفين
4 439	(17)	284	145	693	3 334	مجموع الخصوم المتداولة
<i>الخصوم غير المتداولة</i>						
19	-	19	-	-	-	المبالغ المستحقّة الدفع
1 130	-	-	-	-	1 130	المخصّصات
552	-	552	-	-	-	الخصوم الناجمة عن استحقاقات الموظفين
1 701	-	571	-	-	1 130	مجموع الخصوم غير المتداولة
6 140	(17)	855	145	693	4 464	مجموع الخصوم
9 802	-	(855)	1 058	5 554	4 045	صافي الأصول/حقوق الملكية
15 942	(17)	-	1 203	6 247	8 509	مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية

بيان الأداء المالي حسب القطاع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

المجموع	أمانة الصندوق الاستئماني	تكاليف البرامج العرضية	برامج المساعدة	برامج جبر الأضرار	بالآلاف اليورو
الإيرادات					

3 227	3 227	-	-	-	الإشتراكات المقررة
3 214	-	-	1 862	1 352	التبرّعات
466	-	7	202	257	الإيرادات المالية
6 907	3 227	7	2 064	1 609	مجموع الإيرادات
النفقات					
3 641	3 263	377	-	1	النفقات الإدارية
405	-	-	405	-	المشاريع المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني
3 469	-	127	3 342	-	مشاريع مساعدة أخرى
514	-	-	-	514	نفقات جبر الأضرار
14	-	-	-	14	إعادة تقييم مخصّصات جبر الأضرار
8 043	3 263	504	3 747	529	مجموع النفقات
(1 136)	(36)	(497)	(1 683)	1 080	الفائض/(العجز) للفترة المعنية

15- الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة

15-1 تشمل النفقات المعترف بها الرواتب الإجمالية المدفوعة للموظفين الإداريين الرئيسيين، بما في ذلك صافي المرتبات، وتسوية مقر العمل، والاستحقاقات، وبدلات الانتداب وغيرها من المنح، وإعانة الإيجار، واشتراكات أرباب العمل في نظام المعاشات التقاعدية، واشتراكات التأمين الصحي الحالية. وتشمل أيضًا النفقات المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات طويلة الأجل.

15-2 الموظفون الإداريون الرئيسيون للصندوق الاستئماني هم أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي. يعمل مجلس الإدارة بدون مقابل. ولا تشمل الرواتب والخصوم المستحقة أعضاء مجلس الإدارة.

15-3 الأجر الإجمالي خلال العام هو كما يلي:

الرواتب الإجمالية	عدد الأفراد	بآلاف اليورو
203	1	الموظفون الإداريون الرئيسيون

15-4 الموظفون الإداريون الرئيسيون مؤهلون أيضًا للحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات طويلة الأجل. وفي نهاية السنة، بلغ مجموع الالتزامات المستحقة ما يلي:

بآلاف اليورو	الإجازة السنوية المستحقة	استحقاقات أخرى طويلة الأجل	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	المجموع
1	20	9	35	الموظفون الإداريون الرئيسيون

15-5 تقدم المحكمة خدمات مختلفة إلى الصندوق الاستئماني من دون مقابل، بما في ذلك الحيز المكتبي والمعدات والخدمات الإدارية. وترد في الملاحظتين 5 و6 أرصدة معاملات الأطراف ذات الصلة لدى المحكمة.

16 - التعهدات

16-1 تشمل التعهدات أوامر الشراء وعقود الخدمات التي لم يتم تسليمها في نهاية الفترة المشمولة في التقرير. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان لدى الصندوق الاستئماني تعهدات قدرها 2 886 ألف يورو.

2022	2023	بآلاف اليورو
831	1702	ولاية جبر الضرر
1 375	1 046	ولاية المساعدة
230	138	تكاليف البرامج العرضية
2 436	2 886	المجموع

17 الأحداث الواقعة بعد تاريخ التقرير

17-1 تاريخ تقرير الصندوق الاستئماني للضحايا هو 31 كانون الأول/ديسمبر من كل عام. وبين تاريخ التقرير وتاريخ التوقيع على البيانات المالية والمصادقة على إصدارها، لم تقع أي أحداث جوهرية، موأتية أو غير موأتية، كان لها أثر جوهري على هذه البيانات.

المرفق

الجدول 1

الصدوق الاستئماني للضحايا-حالة المشاريع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

نوع التوبة	مشروع سنوي	عنة (المشروع)	المبالغ المتزامن بها	المبلغ (المستحق/ المستوفى) في 31 كانون الثاني/يناير 2023	المبلغ (المستحق/ المستوفى) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	التمويل المستحق	المبلغ غير المستوفى في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	التفقت زبما في السنة
المساعدة	طباعة مواد إعلامية (PO 4701766)	النقل الإقليمي	2,550,000.00	-	2,550,000.00	2,550,000.00	-	-
المساعدة	طباعة مواد إعلامية (PO 4701766)	ابودو	50,000.00	-	18,747.00	18,747.00	-	-
المساعدة	جوديا-مستشار تنفيذ البرامج (PO 4905344)	ابودو	50,000.00	-	18,746.50	18,746.50	-	-
المساعدة	مشروع الصالات (PO 4905609)	ابودو	37,845.00	-	9,280.00	9,280.00	-	-
المساعدة	مشروع الدعم الاقتصادي وإعادة الإعمار الاقتصادي الموجبة إلى الضحايا التابعين من العنف الجنسي في منطقة كينغو الشمالية - بنيني (PO 5100171)	دولار أمريكي	143,317.00	-	-	-	-	-
المساعدة	إعادة التأهيل البدني للتابعين من العنف الجنسي والجسدي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (PO 5100180)	دولار أمريكي	124,208.00	-	-	-	-	-
المساعدة	مشروع "PRO-VIES" المتمثل بتعزيز الفرص المواتية لصالح الضحايا من أجل إيمانهم اقتصاديا واجتماعيا (PO 5100184)	ابودو	149,995.00	11,888.99	22,500.00	11,301.28	23,087.71	126,907.29
المساعدة	مشروع مساهمة ورعاية ضحايا الإصابات في غرب كوت ديفوار (PO 5100185)	ابودو	159,390.00	28,455.06	16,678.60	57,765.22	-	166,786.00
المساعدة	تحفيظ معاناة الضحايا في يوغون وأوبو من أزمة 2011 للمساهمة في الانسحاب الاجتماعي في كوت ديفوار "جثة المثلث" (PO 5100186)	ابودو	159,390.00	37,948.37	-	28,455.06	-	159,390.00
المساعدة	في مزايا السلام (PO 5100188)	دولار أمريكي	110,391.00	-	-	48,987.47	-	110,391.00
المساعدة	تقديم المساعدة المتكاملة لإعادة التأهيل البدني والنفسي لضحايا الحرب في شمال أفريقيا (PO 5100189)	ابودو	143,317.00	26.59	71,659.00	71,659.00	-	143,317.00
المساعدة	مركز الخبرة في خدمات الدعم النفسي للأمر والمجتمعات المتضررة من الحرب (PO 5100191)	ابودو	225,000.00	12,536.85	-	46,286.85	-	225,000.00
المساعدة	مراقبة تنمية اجتماعية وإعادة إدماج اجتماعي لـ 550 امرأة شابة من ضحايا الإتهامات الجنسية في مونغوا وواوندو-غربي جمهورية الكونغو الديمقراطية (PO 5100193)	دولار أمريكي	225,000.00	19,444.55	-	53,194.55	-	225,000.00
المساعدة	إعادة تأهيل نفسي نوعي للتابعين من العنف الجنسي في منطقة كينغو الجنوبية في إطار المساعدة المتكاملة المعقدة في مستشفي بنيني (PO 5100195)	دولار أمريكي	143,317.00	24,060.51	-	21,469.00	-	143,317.00
المساعدة	المساعدة وإعادة التأهيل للتابعين من العنف الجنسي والعنصرين من العنف الجنسي وإعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي لضحايا العنف في منطقة كينغو الشمالية (PO 5100196)	دولار أمريكي	124,208.00	39,496.67	-	76,528.62	-	99,135.95
المساعدة	المساعدة المتكاملة لإعادة التأهيل البدني والنفسي لضحايا العنف في شمال أفريقيا (PO 5100198)	ابودو	143,317.00	17,469.78	-	38,967.33	-	143,317.00
المساعدة	خدمات إعادة التأهيل البدني والنفسي وإعادة الإعمار الاقتصادي المتمثل للتابعين من العنف الجنسي والرسم على صلة بالزعات في لومبلا ميوكو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100199)	ابودو	225,000.00	47,002.38	-	80,752.38	-	225,000.00
المساعدة	مجال إعادة التأهيل البدني والنفسي والدعم الاجتماعي والاقتصادي لضحايا العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100200)	ابودو	200,000.00	-	100,000.00	100,000.00	-	200,000.00
المساعدة	مجال إعادة التأهيل البدني والنفسي والدعم الاجتماعي والاقتصادي لضحايا العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100200)	ابودو	150,000.00	24,246.56	15,000.00	39,246.56	-	150,000.00
المساعدة	مجال إعادة التأهيل البدني والنفسي والدعم الاجتماعي والاقتصادي لضحايا العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100200)	ابودو	200,000.00	109,313.28	20,000.00	129,313.28	-	200,000.00
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100201)	ابودو	150,000.00	16,797.61	75,000.00	91,797.61	-	150,000.00
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100202)	ابودو	200,000.00	40,523.63	20,000.00	60,523.63	-	200,000.00
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100202)	ابودو	300,000.00	124,274.07	120,000.00	184,177.32	60,096.75	209,903.25
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100221)	دولار أمريكي	149,995.00	-	-	-	-	-
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100222)	ابودو	200,000.00	-	180,000.00	112,636.28	67,363.72	112,636.28
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100223)	ابودو	200,000.00	-	200,000.00	177,342.62	22,657.38	177,342.62
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100223)	ابودو	200,000.00	-	200,000.00	155,740.09	44,259.91	155,740.09
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100223)	ابودو	100,000.00	-	90,000.00	64,095.71	25,904.29	64,095.71
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100233)	ابودو	150,000.00	-	100,000.00	71,590.27	18,409.73	71,590.27
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100233)	ابودو	150,000.00	-	135,000.00	55,878.96	79,121.04	55,878.96
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100234)	ابودو	225,000.00	-	191,250.00	177,168.12	14,081.88	177,168.12
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100234)	ابودو	225,000.00	-	191,250.00	173,383.94	17,866.06	173,383.94
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100234)	ابودو	225,000.00	-	191,250.00	190,442.88	807.12	190,442.88
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100234)	ابودو	225,000.00	-	191,250.00	166,500.61	24,749.39	166,500.61
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100238)	ابودو	200,000.00	-	100,000.00	74,986.49	25,013.51	74,986.49
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100239)	ابودو	150,000.00	-	135,000.00	97,498.84	37,501.16	97,498.84
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100240)	ابودو	200,000.00	-	100,000.00	83,758.09	16,241.91	83,758.09
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100241)	ابودو	150,000.00	-	75,000.00	75,000.00	-	75,000.00
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100242)	ابودو	200,000.00	-	125,000.00	124,993.01	6.99	124,993.01
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100246)	دولار أمريكي	150,000.00	-	127,500.00	111,939.14	15,560.86	111,939.14
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100247)	دولار أمريكي	150,000.00	-	150,000.00	75,000.00	52,500.00	75,000.00
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100248)	دولار أمريكي	200,000.00	-	170,000.00	104,814.78	65,185.22	104,814.78
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100187)	دولار أمريكي	203,886.00	731.55	132,227.50	72,390.05	60,569.00	143,317.00
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100194)	دولار أمريكي	216,967.00	140.46	145,308.50	145,448.96	-	216,967.00
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100243)	دولار أمريكي	165,000.00	-	75,000.00	61,154.89	13,845.11	61,154.89
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100244)	دولار أمريكي	400,000.00	-	270,000.00	143,710.80	126,289.20	143,710.80
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 4701447)	دولار أمريكي	317,944.01	8,298.10	-	7,834.60	463.50	316,521.92
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 4701448)	دولار أمريكي	52,274.80	1,675.35	-	1,527.46	147.89	47,769.71
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 4701517)	فرنك غرب أفريقي	43,568,500.00	-	3,000,000.00	11,105,501.00	5,877,999.00	40,690,501.00
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 4701518)	فرنك غرب أفريقي	355,638,613.00	4,994,027.00	122,651,328.80	121,527,981.00	6,117,374.00	350,373,354.00
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 4701614)	دولار أمريكي	27,000.00	-	9,000.00	9,000.00	-	27,000.00
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 4701714)	فرنك غرب أفريقي	14,850,000.00	-	14,850,000.00	13,855,700.00	994,300.00	13,855,700.00
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 4904681)	ابودو	48,500.00	-	-	12,125.00	-	48,500.00
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 4905447)	ابودو	32,500.00	-	-	14,241.50	-	32,500.00
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 4905093)	ابودو	22,750.00	-	-	22,750.00	-	22,750.00
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100160)	ابودو	400,000.00	172,513.29	20,000.00	97,067.52	95,445.77	304,554.23
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100169)	دولار أمريكي	2,210,041.00	703.65	-	703.65	-	2,210,041.00
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100182)	دولار أمريكي	590,000.00	143,313.85	236,000.00	228,644.76	150,669.00	380,330.91
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100197)	ابودو	427,069.00	153,336.02	-	135,063.67	210,453.25	195,261.75
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100197)	ابودو	105,000.00	12,447.25	52,500.00	64,947.25	-	105,000.00
المساعدة	مشروع المساعدة في محافظة كيمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100205)	دولار أمريكي	611,230.00	44,505.27	-	44,505.27	-	611,230.00

40,500.00	-	-	27,000.00	-	-	45,000.00	ايرو	جزر الخضرة في قضية المهدي - مواد اعلامية (PO 5100206)	جزر الخضرة
2,297.00	-	-	1,441.00	-	-	2,297.00	دولار امريكي	خدمات البث (PO 5100214)	خدمات البث
1,296,526.26	3,473.45	-	1,251,316.78	1,254,790.23	-	1,300,000.00	دولار امريكي	الذوقية (PO 5100224) TFV/DR/REP/LUB/2021/001 جزر الخضرة الجماعي على شكل خدمات مقدمة للتحصيا على صلة بقضية ايانة توماس لوبانغا ديبلر امام المحكمة الجنائية الدولية (PO 5100245)	جزر الخضرة
19,644.32	280,355.68	-	19,644.32	300,000.00	-	600,000.00	ايرو	TFV/MLI/REP/ALM/2020/002 اية المورد الاقتصادية في توكتو ونامكو (PO 5100245)	جزر الخضرة
3,306.00	-	-	3,306.00	-	-	3,306.00	دولار امريكي	بحة الام المنحة لتحقيق الاستقرار في مالي (PO 5100249)	جزر الخضرة
3,750.00	-	-	3,750.00	-	-	3,750.00	دولار امريكي	جزر الخضرة الجماعي في قضية كاتلغا (PO 5100251)	جزر الخضرة
6,408.12	68,591.88	-	6,408.12	75,000.00	-	150,000.00	ايرو	جزر الاضرار المعاصرة للرمزية للتحصيا وعن الاضرار المعوية في توكتو (PO 5100252)	جزر الخضرة
236,432.85	1,013,567.15	-	236,432.85	1,250,000.00	-	2,500,000.00	دولار امريكي	TFV/DR/REP/LUB/2021/001 جزر الخضرة الجماعي على شكل خدمات مقدمة للتحصيا على صلة بقضية ايانة توماس لوبانغا ديبلر امام المحكمة الجنائية الدولية (PO 5100253)	جزر الخضرة
3,688.50	-	2,111.50	-	-	2,111.50	5,800.00	دولار امريكي	اراز الصندوق الاستئماني (PO 4701645)	تكلفة البرامج العريو
1,443,600.00	-	-	1,443,600.00	1,384,000.00	-	1,443,600.00	فرنك غرب افريقي	اراز الصندوق الاستئماني (PO 4701717)	تكلفة البرامج العريو
3,606,385.00	-	193,615.00	3,606,385.00	3,800,000.00	-	3,800,000.00	فرنك غرب افريقي	تدريب ميسن مابكو (PO 4701737)	تكلفة البرامج العريو
1,750.00	-	-	1,750.00	-	-	25,000.00	ايرو	ممشار التقييم الجنسي (PO 4905516)	تكلفة البرامج العريو
42,000.00	-	-	42,000.00	-	-	42,000.00	ايرو	تطوير وتنفيذ الرصد والتقييم (PO 4905095)	تكلفة البرامج العريو
172,680.00	-	-	71,950.00	-	-	287,600.00	ايرو	التقييم الخارجي لبرامج الصندوق الاستئماني (PO 5100183)	تكلفة البرامج العريو
1,276,000.00	-	-	-	-	-	1,276,000.00	فرنك وسط افريقي	اراز الصندوق الاستئماني (PO 5100212)	تكلفة البرامج العريو
1,400,000.00	-	-	-	-	-	1,400,000.00	فرنك وسط افريقي	اراز الصندوق الاستئماني (PO 5100213)	تكلفة البرامج العريو
3,000.00	-	-	-	-	-	3,000.00	دولار امريكي	اراز الصندوق الاستئماني (PO 5100217)	تكلفة البرامج العريو
855.50	-	-	855.50	-	-	855.50	دولار امريكي	اراز الصندوق الاستئماني (PO 5100220)	تكلفة البرامج العريو
-	-	-	-	-	-	655,785.00	فرنك غرب افريقي	اراز الصندوق الاستئماني (PO 5100227)	تكلفة البرامج العريو
1,350.00	-	-	1,350.00	-	-	1,350.00	دولار امريكي	اراز الصندوق الاستئماني (PO 5100229)	تكلفة البرامج العريو
8,375.00	-	-	8,375.00	-	-	8,375.00	ايرو	تدريب وشهادات ميسن مابكو (PO 5100254)	تكلفة البرامج العريو
984,038.00	-	-	-	-	-	984,038.00	فرنك غرب افريقي	خدمات تصوير فيديو (PO 5100208)	تكلفة البرامج العريو

الجدول 2

الصندوق الاستئماني للضحايا – حالة التبرّعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
(باليورو)

المساهمات المؤجلة حتى عام 2024	الرصيد المستحق من الجهات المانحة 31.12.2023	الإيرادات المسجلة في عام 2023	المساهمات الواردة في عام 2023	الرصيد المستحق من الجهات المانحة 01.01.2023	المساهمة المؤجلة 01.01.2023	الجهات المانحة
-	-	10,000	10,000	-	-	أندورا
-	-	50,000	50,000	-	-	النمسا
-	-	530,000	530,000	-	-	بلجيكا
-	-	20,000	20,000	-	-	بلغاريا
1,631,714	673,677	329,710	686,974	686,974	1,287,746	كندا
-	-	11,118	11,118	-	-	شيلي
-	-	15,000	15,000	-	-	قبرص
-	-	20,869	20,869	-	-	الجمهورية التشيكية
-	-	40,000	40,000	-	-	إستونيا
-	-	400,000	700,000	300,000	-	فنلندا
-	-	150,000	150,000	-	-	فرنسا
-	-	10,000	10,000	-	-	هنغاريا
390,463	-	9,537	300,000	-	100,000	أيرلندا
-	-	25,000	25,000	-	-	إيطاليا
-	-	50,000	50,000	-	-	لاتفيا
-	-	20,000	20,000	-	-	ليتوانيا
-	-	35,000	35,000	-	-	لكسمبرغ
-	-	20,000	20,000	-	-	مالطة
1,299,362	-	367	1,299,729	-	-	هولندا
-	-	168,900	168,900	-	-	نيوزيلندا
-	-	96,169	-	-	96,169	النرويج
-	-	20,000	20,000	-	-	بولندا
-	-	15,000	15,000	-	-	البرتغال
-	-	42,478	42,478	-	-	جمهورية كوريا
-	-	15,000	15,000	-	-	سلوفينيا
-	-	250,000	250,000	-	-	إسبانيا
-	-	631,752	631,752	-	-	السويد
-	-	52,201	52,201	-	-	سويسرا
16,242	-	472,654	488,896	-	-	المملكة المتحدة

-	-	11,992	12,592	600	-	التبرّعات الخاصة
3,337,781	673,677	3,522,747	5,690,509	987,574	1,483,915	مجموع التبرّعات

التبرّعات المعنونة في عام 2023

المبلغ المتعهد به	الجهات المانحة
43 000	اليابان
10 635	ليختنشتاين
2 000 000	إسبانيا
2 053 635	مجموع التبرّعات

تقرير مراجعة الحسابات النهائي عن
البيانات المالية للصندوق الاستئماني
للضحايا للسنة المالية المنتهية في 31
كانون الأول/ديسمبر 2023

جدول المحتويات

47 موجز تنفيذي
49 أولاً- أهداف عملية مراجعة الحسابات ونطاقها ونهجها
50 ثانياً- موجز الوضع المالي
51 ثالثاً- استثمارات الموارد المالية
51 رابعاً- رصد التبرعات
54 خامساً- الملاحظات والتوصيات
	1. تعبئة الموارد اللازمة لبرنامج جبر الأضرار والبرامج الأخرى لصالح الضحايا
54
56 1-1. وضع خطة استراتيجية لتعبئة الموارد
57 2-1. وضع أهداف محددة وإدارة عملية التنفيذ الخاصة بجمع الأموال ..
59 سادساً- متابعة التوصيات السابقة
61 سابعاً- شكر وتقدير
62 التدبيلات
	التذييل 1: رد الصندوق الاستئماني على نتائج مراجعة الحسابات والتوصيات الواردة في مسودة التقرير
62

موجز تنفيذي

تم تعيين هيئة مراجعة الحسابات والتفتيش في جمهورية كوريا (BAI) للعمل بصفة مراجع الحسابات الخارجي للمحكمة الجنائية الدولية والصندوق الاستئماني للضحايا لمدة أربع سنوات مالية، 2021-2024، في الجلسة العامة الرابعة لجمعية الدول الأطراف في 16 كانون الأول/ديسمبر 2020.

إنجازًا لمشاركتنا في عملية مراجعة الحسابات بصفتنا مراجع حسابات خارجيًا، أجرينا مراجعة حسابات مؤقتة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لفهم عمليات الصندوق الاستئماني وبيئة العمل فيه وتحديد عوامل الخطر المختلفة التي ستحدّد محور عملية مراجعة الحسابات. أجرينا مراجعة للحسابات في نهاية العام لمدة ثلاثة أسابيع في أيار/مايو 2024، وركزنا على تنفيذ إجراءات مراجعة الحسابات لاختبار مدى ملاءمة إدخالات السجلات اليومية والتقديرات المحاسبية، إلى جانب التحقق من الأدلة على المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية. ونوقشت نتائج عملية مراجعة الحسابات واستُعرضت مع الموظفين المعنيين لدى الصندوق الاستئماني ولدى المحكمة الجنائية الدولية.

وبناءً على مراجعتنا للحسابات، قدّمنا رأيًا غير معدّل بشأن عملية مراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، فاستنتجنا أنها تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، الوضع المالي والأداء المالي والتغيرات في صافي الأصول، والتدفقات النقدية والمقارنة بين المبالغ المدخلة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

وأوصى مراجع الحسابات الخارجي بما يلي: (1) ينبغي أن يضع الصندوق الاستئماني خططًا استراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتأمين الموارد اللازمة للوفاء بمهمته التأسيسية على نحو مستدام، مع الأخذ في الاعتبار الزيادة المتوقعة في المستحقات للضحايا وأسره في المستقبل، (2) ينبغي توفير مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس مخرجات ونتائج عملية جمع الأموال بفعالية وشفافية، وتقييم الإنجازات مقابل الأهداف المتمحورة حول الأنشطة، وتسهيل حلقات ردود الفعل عندما يضع الصندوق الاستئماني خططًا استراتيجية، (3) يضع الصندوق الاستئماني ويحدّد وسائل معيّنة كمؤشرات أداء رئيسية بناءً على تقديرات الإنفاق، بما في ذلك هدف نشاط جمع الأموال وعدد الجهات المانحة التي قد تحقق أهداف جمع الأموال.

كان الأداء المالي للصندوق الاستئماني في السنة المالية 2023 في وضع عجز، وهو الأداء نفسه المسجّل خلال العام السابق، وارتفع العجز إلى 2.426 مليون يورو مقارنة بالعام السابق. وفي السنة المالية 2023، زادت نفقات البرامج بمقدار 1.681 مليون يورو مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ مجموعها 6.083 مليون يورو. ومن حيث الإيرادات، شكّلت التبرّعات البالغة 3.523 مليون يورو زيادة طفيفة في التبرّعات

المقّمة إلى الصندوق بمبلغ 0.309 مليون يورو مقارنة بالعام السابق. وبموجب لذلك، انخفض صافي الأصول/حقوق الملكية، اعتبارًا من نهاية عام 2023، بمقدار 2.423 يورو، مسجلًا مبلغًا إجماليًا قدره 7.379 مليون يورو، بانخفاض بنسبة 24.7 في المائة عن العام السابق؛ وانخفض مستوى النقدية ومكافئات النقدية من 13.766 مليون يورو في عام 2022 إلى 11.939 مليون يورو في عام 2023.

وأخيرًا، نوّد أن نُعرب عن عميق امتناننا لجميع أعضاء الصندوق الاستئماني للضحايا والمحكمة الجنائية الدولية الذين دعمونا وتعاونوا معنا خلال عملية مراجعة الحسابات.

أولاً- أهداف عملية مراجعة الحسابات ونطاقها ونهجها

1. أجرينا مراجعة للبيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا ("الصندوق الاستئماني") وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمادة 12 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، بما في ذلك الاختصاصات الإضافية التي تنظم مراجعة حسابات الصندوق الاستئماني للضحايا.
2. الهدف العام من مراجعة الحسابات هو التأكد بقدر معقول من خلو البيانات المالية ككل من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الغش أو الخطأ، مما يمكن مراجع الحسابات الخارجي من التعبير عن رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تعكس بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، الوضع المالي للصندوق الاستئماني، ووضع أدائه المالي، والتغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، ومقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للسنة المالية 2023.
3. وترد الاختصاصات الإضافية التي تحكم عمل مراجع الحسابات الخارجي في الفقرة (ج) من المرفق 6 من النظام المالي، التي تنص على أنه يمكن لمراجع الحسابات الخارجي أن يبين المسائل الأخرى التي ينبغي إبلاغها إلى جمعية الدول الأطراف، مثل إنفاق أموال الصندوق الاستئماني وأصوله الأخرى بشكل غير سليم، وأي نفقات لا تتفق مع ما قصدته جمعية الدول الأطراف.
4. تنقسم عملية المراجعة إلى مرحلتين:
 - (أ) ركزت المراجعة المؤقتة (التي أجريت في الفترة من 20 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023) على فهم أنشطة الصندوق والبيئة المحيطة به، والاطلاع عن كثب على مختلف إجراءات الرقابة الداخلية؛
 - (ب) وركزت المراجعة النهائية للحسابات (التي أجريت في الفترة من 13 إلى 29 أيار/مايو 2024) على الحصول على أدلة بشأن أرصدة الحسابات وتلبية متطلبات الكشف في البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
5. نوقشت نتائج مراجعة الحسابات مع المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني وموظفيه، ومع شعبة الخدمات الإدارية في المحكمة. وعُقد الاجتماع الختامي في 29 أيار/مايو 2023، وجرى استعراض مسودة التوصيات والملاحظات، مع النظر في التعليقات الخطية التي أرسلها الصندوق الاستئماني.
6. تلقينا خطاب تمثيل الإدارة، الذي وقّعه المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني في 24 حزيران/يونيو 2024.
7. ونحن نُعرب عن رأي غير معدّل حول البيانات المالية للصندوق الاستئماني عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

ثانياً- موجز الوضع المالي

8. استمرّ منحى العجز من السنة المالية 2022 (عجز قدره 1.136 مليون يورو في عام 2022 و 2.78 مليون يورو في عام 2021)، وسجّل تقرير الأداء المالي للصندوق الاستئماني عن السنة المالية 2023 عجزاً قدره 2.426 مليون يورو، بزيادة في حجم العجز مقارنة بالسنة المالية 2022. والسبب الرئيسي وراء العجز هو أنّ المساهمات الطوعية البالغة 3.523 مليون يورو في عام 2023 لا تتجاوز تكلفة البرامج البالغة 6.083 مليون يورو. ونتجت الزيادة بنسبة 10.2 في المائة في إجمالي الإيرادات (7.613 مليون يورو في عام 2023 مقابل 6.907 مليون يورو في عام 2022) بشكل أساسي عن نمو الاشتراكات المقرّرة والتبرّعات. وفي عام 2023، بلغت الاشتراكات المقرّرة والتبرّعات 3.889 مليون يورو و 3.523 مليون يورو على التوالي، بزيادة قدرها 20.5 في المائة و 9.6 في المائة عن عام 2022 على التوالي.

9. انخفض إجمالي أصول الصندوق الاستئماني بنسبة 0.483 مليون يورو، بانخفاض قدره 3.0 في المائة عن العام السابق (15.459 مليون يورو في عام 2023 مقابل 15.942 مليون يورو في عام 2022). وانخفض صافي الأصول بشكل عام، حيث انخفضت النقدية ومكافئاتها أكثر من غيرها (11.939 مليون يورو في عام 2023، و 13.766 مليون يورو في عام 2022). في المقابل، زادت المبالغ المدفوعة مقدّماً (2.535 مليون يورو في عام 2023 و 1.145 مليون يورو في عام 2022) مقارنة بالعام السابق، كما انخفضت المبالغ المستحقّة القبض (985 مليون يورو في عام 2023 و 1.031 مليون يورو في عام 2022) مقارنة بالعام السابق.

وبما أنّ الصندوق الاستئماني ليس لديه قروض مالية، شكّلت المخصّصات 45.2 في المائة من إجمالي التزامات الصندوق الاستئماني. وانخفض المبلغ الإجمالي للمخصّصات بنسبة 0.5 في المائة (3.652 مليون يورو في عام 2023 مقابل 3.67 مليون يورو في عام 2022) وانخفضت المخصّصات المتداولة (2.036 مليون يورو في عام 2023 مقابل 2.54 مليون يورو في عام 2022) بنسبة 19.8 في المائة. فيما زادت المخصّصات غير المتداولة (1.616 مليون يورو في عام 2023 مقابل 1.13 مليون يورو في عام 2022) بنسبة 43 في المائة. أما بالنسبة للتغيّرات في المخصّصات في السنة المالية 2023، فقد كان التخفيض البالغ 1.873 مليون يورو يعود إلى المدفوعات أو برامج الجبر، وكانت الزيادة البالغة 1.858 مليون يورو مرتبطة بتخصيص مجلس إدارة الصندوق الاستئماني مبالغ إضافية لأوامر جبر الأضرار.

10. وخلال السنة المالية 2023، تلقّى الصندوق الاستئماني تبرّعات مقابل ترتيبات مشروطة من عدد من الجهات المانحة (منها 1.3 مليون يورو من هولندا)، مما أدى إلى

زيادة قدرها 1.899 مليون يورو في إجمالي الإيرادات المؤجلة، وهو ثاني أكبر مكّون بعد المخصّصات، حيث يمثّل 41.9 في المائة من إجمالي الخصوم. واعتبارًا من نهاية عام 2023، شكّلت التزامات استحقاقات الموظفين 11.6 في المائة من إجمالي الخصوم.

ثالثًا- استثمارات الموارد المالية

11. يعمد الصندوق الاستئماني إلى استثمار الأموال الفائضة غير اللازمة لفترة الاستثمار. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، تم تخصيص من إجمالي الأموال المخصّصة لحسابات التوفير والودائع قصيرة الأجل، ما يعادل 2.252 مليون يورو بسعر الصرف التشغيلي المعتمد من الأمم المتحدة (2.500 مليون دولار أمريكي) للودائع لأجل المقومة بالدولار الأمريكي. ويمثّل المبلغ 19 في المائة من إجمالي أموال الصندوق البالغة 11.94 مليون يورو اعتبارًا من نهاية السنة المالية 2023.

رابعًا- رصد التبرّعات

12. على أساس نقدي، تلقّى الصندوق الاستئماني تبرّعات بلغت 5.691 مليون يورو في عام 2023، أي بزيادة فاقت 40 في المائة. ومع ذلك، لم ترتفع إيرادات التبرّعات للسنة المالية 2023 إلا بنسبة 9.6 في المائة فقط، لتصل إلى 3.523 مليون يورو (مقارنة بـ 3.214 مليون يورو في عام 2022). وتشمل 99.7 في المائة (3.511 مليون يورو) من التبرّعات مساهمات من 29 دولة طرف، و0.3 في المائة (12 ألف يورو) من تبرّعات أفراد عاديين بمن فيهم موظفو المحكمة.

13. وتأتّت 57.7 في المائة من التبرّعات المدرجة كإيرادات في السنة المالية 2023 من البلدان الأربعة (بلجيكا وفنلندا والسويد والمملكة المتحدة) وقد بلغت 2.034 مليون يورو.

14. وفيما يلي تفاصيل الإيرادات المدرجة كتبرّعات في السنة المالية 2023.

البلد	المبلغ (يورو)	حصة (%)	البلد	المبلغ (يورو)	حصة (%)	البلد	المبلغ (يورو)	حصة (%)
أندورا	10 000	0.28	هنغاريا	10 000	0.28	البرتغال	15 000	0.43
النمسا	50 000	1.42	أيرلندا	9 537	0.27	جمهورية كوريا	42 478	1.21
بلجيكا	530 000	15.05	إيطاليا	25 000	0.71	سلوفينيا	15 000	0.43
بلغاريا	20 000	0.57	لاتفيا	50 000	1.42	إسبانيا	250 000	7.10
كندا	329 710	9.36	ليتوانيا	20 000	0.57	السويد	631 752	17.93
شيلي	11 118	0.32	لكسمبرغ	35 000	0.99	سويسرا	52 201	1.48

13.42	472 654	المملكة المتحدة	0.57	20 000	مالطة	0.43	15 000	قيرص
0.34	11 992	أفراد	0.01	367	هولندا	0.59	20 869	الجمهورية التشيكية
			4.79	168 900	نيوزيلندا	1.14	40 000	إستونيا
100	3 522 747	المجموع	2.73	96 169	النرويج	11.35	400 000	فنلندا
			0.57	20 000	بولندا	4.26	150 000	فرنسا

المصدر: بيانات مقدّمة من قسم المالية.

15. بناءً على البيانات التاريخية للتبرّعات الواردة بين عامي 2019 و2023، بلغ مقدار التبرّعات من 21 دولة في مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى 15 877.16 ألف يورو، وهو ما يمثل 91.7 في المائة من المبلغ الإجمالي. وتأتي كل الدول الأطراف المانحة التي تحتل المراتب العشر الأولى من حيث إجمالي التبرّعات منذ عام 2019 من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، بمعدّل 39 ألف يورو لكل مساهم في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى سنويًا. وتشكّل المساهمات المقدّمة من البلدان الخمسة الأولى 62.9 في المائة من مجموع التبرّعات المقدّمة من الدول. وتشكّل مساهمات البلدان العشرة الأولى 82.3 في المائة من مجموع التبرّعات. وبالنظر إلى الحالة الراهنة، يتعيّن على الصندوق أن يضع استراتيجيات ويستكشف الفرص المتاحة لتتويع مصادر التمويل من الدول الأطراف ومن الجهات المانحة الخارجية على السواء.

المجموعة	عدد الدول	المبلغ التاريخي منذ عام 2019 (آلاف اليورو)	الحصة (%)
الدول الأفريقية	2	19.90	0.1
دول آسيا والمحيط الهادئ	3	542.54	3.1
دول أوروبا الشرقية	11	770.36	4.4
دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	4	109.20	0.6
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	21	15 877.16	91.7
المجموع	41	17 319.16	100

المصدر: بيانات مقدّمة من قسم المالية في المحكمة الجنائية الدولية.

16. وفيما يلي تفاصيل المبالغ الإجمالية (2019-2023) للتبرّعات المقدّمة من المجموعات الإقليمية للدول والبلدان العشرة الأولى المانحة.

المرتبة	البلد المانح	المبلغ التاريخي منذ عام 2019 (بآلاف اليورو)	الحصة من مجموع التبرّعات (%)	الحصة المتراكمة (%)
1	السويد	3 456.50	20.5	20.5

35.0	14.5	2 506.56	أيرلندا	2
45.2	10.2	1 775	فنلندا	3
55.0	9.8	1 699.73	هولندا	4
63.0	8.0	1 389.40	كندا	5
69.5	6.5	1 130	بلجيكا	6
73.9	4.4	761.06	المملكة المتحدة	7
77.0	3.1	533.46	نيوزيلندا	8
79.8	2.8	490	ألمانيا	9
82.4	2.6	447.40	إسبانيا	10
	82.4	14 279.14	المجموع	

المصدر: بيانات مقدمة من قسم المالية في المحكمة الجنائية الدولية.

17. وإذ تتزايد بسرعة الحاجة إلى التمويل نظراً للتوسع في برامج جبر الأضرار والمساعدة، يسعى الصندوق الاستئماني إلى توظيف استراتيجيات ناجحة لجمع الأموال تهدف إلى زيادة الإيرادات من خلال توسيع قاعدة المانحين بفضل تطوير شراكات تمويل طويلة الأجل وتحسين قدرته على إثبات خبرته وتنفيذ البرامج.

18. في الفترة الحالية، يُخصّص 69.1 في المائة من مجموع الإيرادات المتأتية من التبرّعات لبرامج معيّنة. وقد بلغت الإيرادات المؤجلة في نهاية عام 2023 ما قدره 3.383 مليون يورو مقدّمة من كندا وأيرلندا وهولندا والمملكة المتحدة بموجب الاتفاق الخطّي. أما فيما يتعلق بالمبالغ المستحقّة القبض، ولا سيما التبرّعات المستحقّة القبض، فقد بلغت في نهاية السنة المالية 2023 ما مقداره 674 ألف يورو مستحقّة من كندا. وفيما يلي حالة التبرّعات المخصّصة في السنة المالية 2023.

مقيّدة كإيرادات (يورو)	المساهمات المخصّصة في عام 2023 (يورو)	الغرض من المخصّصات	البلد
10 000	10 000	مشاريع العنف الجنسي والجنساني	أندورا
20 000	20 000	قضية لوبانغا	بلغاريا
189 802.32	343 493.88	مالي	كندا
139 907.82	343 479.72	قضية المهدي	إستونيا
40 000	20 000	ولاية المساعدة	فنلندا
300 000	300 000	مشاريع العنف الجنسي والجنساني	فرنسا
100 000	100 000	قضية لوبانغا	-
150 000	150 000	مشاريع العنف الجنسي والجنساني	أيرلندا
-	244 000	مساعدة أو غندا	-
9 280	-	مواد إعلامية	مالطة
256.89	56 000	آخر-مشاورات قضية أونغوين	هولندا
20 000	20 000	آخر-حالات جديدة	-
366.99	299 729	آخر-مشاورات قضية أونغوين	نيوزيلندا
-	1 000 000	مساعدة أو غندا	المملكة المتحدة
84 450	84 450	آخر-حالات جديدة	المجموع
472 654.09	488 896	مشاريع العنف الجنسي والجنساني	
1 516 718.12	3 480 048.6		

* مساهمة مخصّصة بقيمة 100 000 يورو في عام 2022.
المصدر: بيانات مقدمة من قسم المالية.

خامسا- الملاحظات والتوصيات

1. تعبئة الموارد اللازمة لبرنامج جبر الأضرار والبرامج الأخرى لصالح الضحايا

19. أنشئ الصندوق الاستئماني عملاً بالمادتين 75 و79 من نظام روما الأساسي لفائدة الضحايا وأسرهم. تشكّل برامج جبر الأضرار والمساعدة للضحايا وأسرهم أحد الأنشطة الأساسية للصندوق الاستئماني، والجزء الأول للأنشطة القضائية الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة الملحة لتعبئة الموارد ذات الصلة على نحو منهجي وكاف لضمان استدامة هذه الأنشطة الأساسية وتوسيع نطاقها.
20. وكما هو مبين في الجدول 1 أدناه، فقد تنامي مجموع التبرّعات التي تلقاها الصندوق الاستئماني بشكل مطّرد من 2694 ألف يورو في عام 2019 إلى 5365 ألف

يورو في 2023، وشهدت زيادة بنسبة 40٪ في عام 2023، على وجه الخصوص، مقارنة بعام 2022.

الجدول 1. حالة التبرّعات للفترة 2019-2023 (بآلاف اليورو)

الفئة	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023	المجموع
مجموع المبلغ* (تبرّعات خاصة)	2 694	2 803	2 631	3 833	5 690	17 651
	(25)	(15)	(17)	(16)	(12)	(85)
عدد المانحين	29	27	26	32	29	**42

المصدر: بيانات أعيد تركيبها مقدّمة من الصندوق الاستئماني.

* يختلف الأساس النقدي للاشتراكات المستلمة عن إيرادات الاشتراكات المقيدة في البيانات المالية.

** استبعاد الازدواجية (احتساب التبرّعات من الأفراد كبند واحد).

21. ومع ذلك، وكما هو مبين في الجدول أعلاه، فقد شهد عدد البلدان المانحة تغييرًا بسيطًا في حين أنّ مبلغ التبرّعات قد زاد بشكل مطّرد. حتى في عام 2023، عندما كانت هناك زيادة كبيرة في التبرّعات، انخفض عدد البلدان المانحة بمقدار ثلاثة بلدان مقارنة بعام 2022. أما التبرّعات الخاصة فهي أخذة في الانخفاض باستمرار.

22. وكما هو مبين في الجدول 2 أدناه، مع زيادة عدد المحاكمات المتعلقة بالجرائم الأربع الكبرى وارتفاع أوامر جبر الأضرار منذ عام 2019، زادت نفقات برامج جبر الأضرار والمساعدة لصالح الضحايا بشكل كبير من 1636 ألف يورو في عام 2019 إلى 7217 ألف يورو في عام 2023 (بناء على القيمة التعاقدية).

الجدول 2. نفقات برامج جبر الأضرار والمساعدة 2019-2023 (بآلاف اليورو)

البرامج	النفقات*	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
المساعدة	مخطط لها**	1 200	3 749	6 100	8 350	6 550	25 949
	قيمة العقد	1 200	3 554	4 318	3 791	3 518	16 381
التعويضات	مخطط لها**	440	635	3 552	1 582	3 617	9 826
	قيمة العقد	436	630	4 423	1 803	3 699	10 991
المجموع	مخطط لها**	1 640	4 384	9 652	9 932	10 167	35 775
	قيمة العقد	1 636	4 184	8 741	5 594	7 217	27 372

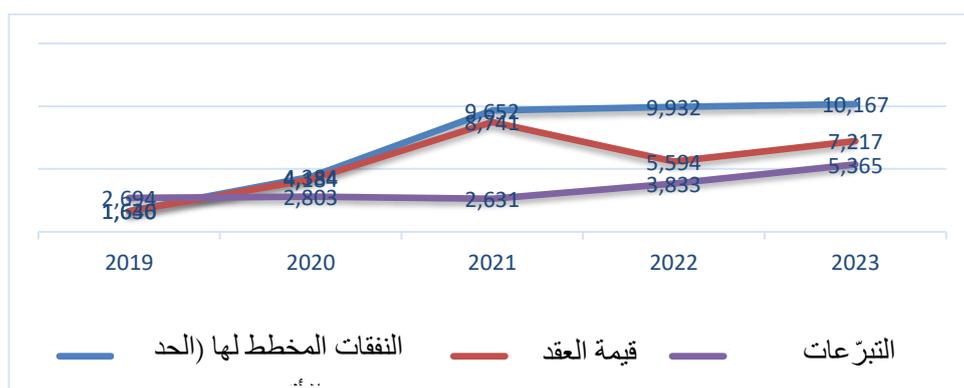
المصدر: بيانات أعيد تركيبها مقدّمة من الصندوق الاستئماني.

* النفقات المتعلقة بالبرامج مع الشركاء المنفذين، لا تتوافق قيمة العقد مع السنة التقويمية، بل مع الفترة التعاقدية، وبالتالي فهي تختلف عن تلك الواردة في البيانات المالية. بالنسبة للبرامج التي تحتوي على النقد فقط، تتوافق الأرقام مع السنة التقويمية. وفيما يتعلق بالبرامج ذات الطريقتين معاً، جمعت المبالغ وفقاً للأساس المنطقي لكل طريقة.

** النفقات المخطط لها (الحد الأقصى): تتوافق المبالغ مع عقود الشركاء المنفذين المعتمدة من قبل لجنة البرامج والمراجعة والتنفيذ المباشر من قبل الصندوق الاستئماني.

23. وبالنظر إلى الاتجاهات المتعلقة بالتبرّعات المقدّمة إلى الصندوق الاستئماني والإنفاق على برامج الجبر والمساعدة لصالح الضحايا بين عامي 2019 و2023، هناك ارتفاع سريع ملحوظ في النفقات في برامج الجبر والمساعدة لصالح الضحايا على الرغم من الزيادة المطّردة في حجم التبرّعات. يشير هذا إلى التناقضات بين دخل الصندوق الاستئماني والتكاليف السنوية المتكبّدة.

الشكل 1. الاتجاهات المتعلقة بالتبرّعات ونفقات برامج الجبر والمساعدة (بالآلاف اليورو)



المصدر: بيانات أعيد تركيبها مقدّمة من الصندوق الاستئماني.

24. علاوة على ذلك، وكما هو مبين في الجدول 3 أدناه، بعد عام 2024، من المتوقع حدوث زيادة كبيرة في النفقات المخطط لها على برامج جبر الأضرار لتنفيذ أوامر الجبر. ومن المتوقع أيضاً أن يزداد عدد أوامر الجبر بفعل التهم المتعلقة بالقضايا التي تنظر فيها المحكمة حالياً.

الجدول 3. توقعات برامج الجبر لدى الصندوق الاستئماني لفترة 2024-2029 (بالآلاف اليورو)

2029	2028	2027	2026	2025	2024	تفاصيل البرامج
-	-	-	-	1 500	1 600	قضية لوبانغا
6 000	5 000	4 000	2 000	1 200	600	قضية نتاغاندا
				200	850	قضية المهدي
7 000	5 000	4 000	3 000	5 000		قضية أونغوين
13 000	10 000	8 000	5 000	7 900	3 050	المجموع (الهدف المقرر)

المصدر: بيانات أعيد تركيبها مقدّمة من الصندوق الاستئماني.

1.1 وضع خطة استراتيجية لتعبئة الموارد

25. كما هو مبين في الجداول 1 و2 و3، من الواضح أنّ نفقات برامج الجبر والمساعدة المقدّمة للضحايا، والتي هي محورية بالنسبة للمهمة التي من أجلها تأسس الصندوق الاستئماني، قد تزايدت مؤخرًا بوتيرة سريعة، مع مزيد من الارتفاع المتوقع في نفقات البرامج. ويثير التفاوت المتنامي بين إيرادات التبرّعات والنفقات السنوية مخاوف بشأن الانكماش المحتمل في برامج الصندوق الاستئماني.

26. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنّ على الصندوق الاستئماني أن يوسّع جهود جمع الأموال بما يتماشى مع التوسع والتشغيل المستمر لبرامج جبر الأضرار والمساعدة لصالح الضحايا، كما ينبغي تحديد أهداف وأولويات واضحة لأنشطة جمع الأموال، ووضع خطط استراتيجية لجمع الأموال بطريقة منهجية ودورية.

27. علاوة على ذلك، يعتقد مراجع الحسابات الخارجي أنه من الضروري التمييز بين أهداف وأنشطة جمع الأموال المتّبعة على كل من المدى الطويل والمتوسط والقصير لتحقيق أهداف جمع الأموال بشكل فعال.

28. على سبيل المثال، قد يكون الهدف الاستراتيجي طويل الأجل هو إنشاء إطار قانوني وتنظيمي يسمح للدول غير الأعضاء في نظام روما الأساسي، والمنظمات الدولية/المتعددة الأطراف والأفراد التبرّع وتوسيع الجهود الرامية إلى زيادة عدد* الدول الأعضاء في نظام روما الأساسي التي تقدّم تبرّعات.

* من أصل 152 دولة دفعت الاشتراكات المقرّرة للمحكمة الجنائية الدولية بمقدار 100 يورو أو أكثر (اعتبارًا من عام 2023)، لم تقدّم 16 دولة أي تبرّعات إلى الصندوق الاستئماني في السنوات الـ 5 الماضية. وقد تصبح هذه الدول من البلدان التي تقدّم تبرّعات إلى الصندوق الاستئماني.

¹ من بين 52 بلدًا، أخّرت 6 بلدان دفع اشتراكاتها المقرّرة لعام 2023.

29. من ناحية أخرى، يمكن أن يكون الهدف الاستراتيجي قصير المدى هو تعزيز التعاون مع الجهات المانحة الحالية لتأمين استمرارية المساهمات وزيادة التمويل اللازم بصورة مؤقتة للنفقات المخصصة لبرامج جبر الأضرار والبرامج الأخرى في السنة الحالية أو السنوات القادمة.

30. مع ذلك، وعلى مدى العقد الماضي، وضع الصندوق الاستئماني خططاً استراتيجية بشكل غير منتظم ومتقطع دون التفرقة بين المدى القصير والمدى الطويل. ويعتقد مراجع الحسابات الخارجي أنّ هذا الأمر قد منع الصندوق الاستئماني من تحقيق التنفيذ المنهجي والمنظم لمهمته التأسيسية على غرار جمع الأموال.

* تم وضع الخطط الاستراتيجية للسنوات 2017-2014 و 2020-2021 و 2023-2025 ؛ ولم يتم وضع خطط استراتيجية للسنوات الأخرى.

31. التوصية 1: يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع الصندوق الاستئماني خططاً استراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتأمين الموارد اللازمة للوفاء بمهمته التأسيسية بشكل مستدام، مع مراعاة الزيادة المتوقعة في المنافع للمضحايا وأسره في المستقبل.

1.2. وضع أهداف محدّدة وإدارة عملية التنفيذ الخاصة بجمع الأموال

32. يعتقد مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي على الصندوق الاستئماني عند وضع خطط استراتيجية لجمع الأموال، وضع أهداف سنوية محدّدة لجمع الأموال بناءً على توقّعات النفقات، وتوفير مؤشّرات أداء رئيسية محدّدة وقابلة للقياس لتقييم مدى تحقيق الأهداف. ويعتقد مراجع الحسابات الخارجي أيضاً أنّ على الصندوق الاستئماني تنفيذ خطته لجمع الأموال تنفيذاً صارماً ومواصلة رصد تنفيذ الخطط ورفع التقارير بشأنها بشكل منتظم.

33. ستمكّن مؤشّرات الأداء الرئيسية المرتبطة بأهداف جمع الأموال أصحاب المصلحة من فهم الجهود المبذولة لجمع الأموال بصورة أفضل وإجراء رصد محدّد وشفاف لمدى تحقيق أهداف جمع الأموال وتقديم ردود الفعل بشأنها.

34. وقد وضع الصندوق الاستئماني رؤية خاصة، كما هو مبين في الجدول 4، لتعزيز قدرته على الوفاء بمهمته وتعبئة الموارد الكافية، ووضع خطة استراتيجية لفترة 2023-2025 تشمل أربعة أهداف على غرار جمع الأموال لتحقيق هذه الرؤية.

الجدول 4. رسالة الصندوق الاستئماني ورؤيته وأهدافه الاستراتيجية لفترة 2023-

2025

الفئة	الوصف
الرسالة	العدالة التصالحية، والسلام والعدالة، والتنمية المستدامة
الرؤية	يهدف الصندوق الاستئماني إلى المساهمة في جبر الضرر الذي لحق بضحايا الجرائم التي نصّ عليها نظام روما الأساسي، من خلال برامج وأنشطته. وسيسعى إلى تعبئة الموارد الكافية وتعزيز قدرته

على مواصلة رسالته. وسيسعى جاهداً إلى أن يكون هيئة مؤثرة ونشطة وفعالة في إطار نظام روما الأساسي.

الأهداف الاستراتيجية
الهدف 1: برامج جبر الأضرار والبرامج الأخرى لصالح الضحايا تُسهم برامج الصندوق الاستئماني في جبر الضرر الذي لحق بضحايا الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي وأسرهم.

الهدف 2: البروز والمرونة المالية من خلال تأثيره وتواصله وبروزه، يوّد الصندوق الاستئماني موارد كافية ويُعزّز قدرته على متابعة رسالته.

الهدف 3: تبادل المعارف والخبرات يوّد الصندوق الاستئماني المعارف والخبرات وينظمها ويتبادلها لتعزيز حق الضحايا في جبر أضرار أخطر الجرائم المحددة بموجب القانون الدولي.

الهدف 4: الأداء التنظيمي يمكّن الصندوق الاستئماني من خلال إدارته وهيكلته وعملياته من تنفيذ برامج مستجيبة وفعالة من حيث التكلفة ومستدامة.

المصدر: الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني لفترة 2023-2025.

35. غير أنّ الخطة الاستراتيجية المذكورة أعلاه تفتقر إلى أهداف محدّدة لجمع الأموال ولا تشمل مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بأهداف استراتيجية جمع الأموال. ونتيجة لذلك، يصعب تقييم مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية لجمع الأموال، وضمان الدقة والشفافية في إعداد التقارير بشأن الرصد وردود الفعل.

36. التوصية 2: يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعمد الصندوق الاستئماني، عند وضع الخطط الاستراتيجية، إلى تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية من أجل قياس مخرجات ونتائج جمع الأموال بفعالية وشفافية، وتقييم الإنجازات مقارنة بالأهداف القائمة على الأنشطة، وتسهيل دورات ردود الفعل.

37. التوصية 3: يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع الصندوق الاستئماني وسائل محدّدة كمؤشرات أداء رئيسية استناداً إلى تقديرات النفقات، بما في ذلك أهداف نشاطات جمع الأموال وأعداد الجهات المانحة التي من شأنها تحقيق أهداف جمع الأموال.

سادسا- متابعة التوصيات السابقة

الرقم	الموضوع	منفذة	منفذة جزئياً	غير منفذة
TFV-2018-1	تكييف الإطار العام للميزانية		X	
TFV-2021-2	الكشف عن المخصّصات			X
TFV-2022-1	مراقبة النقدية		X	
TFV-2022-2	طرائق صرف المبالغ المخصصة لجبر الأضرار	X		
TFV-2022-3	تعزير إجراءات التحقق	X		

1. [TFV-2018-1] تكييف الإطار العام للميزانية

38. في السنة السابقة، صنّف مراجع الحسابات الخارجي التوصية TFV-2018-1 "تكييف الإطار العام للميزانية" على أنها منفذة جزئياً خلال السنة المالية 2020. ومن التحسينات الأخرى على عاتق الصندوق الاستئماني تنفيذ عملية ميزنة للتبرّعات تعكس قدرة مجلس الإدارة، مع فترة متداخلة مع الفترة المالية.

39. لم يحدّد مراجع الحسابات الخارجي أيّ تحسّن ملحوظ في هذه التوصية مقارنة بالعام السابق. وأفاد الصندوق الاستئماني أنه، ومن أجل تنفيذ التوصية، يعمل على وضع مقترح موحد للتخطيط للموارد الخارجة عن الميزانية.

40. ومن شأن الميزانية السنوية المنظمة للعمليات الممولة من التبرّعات أن تعطي المانحين والجمعية والجمهور العام صورة كافية عن الاستخدام التدريجي للأموال. ومع مراعاة كل هذه الأمور، يعتبر مراجع الحسابات الخارجي أنّ هذه التوصية قد نُفّذت جزئياً، على غرار العام الماضي.

2. [TFV-2021-2] الكشف عن المخصّصات

41. خلال السنة المالية 2021، أوصى مراجع الحسابات الخارجي بذكر السياسة المحاسبية المتعلقة بالمخصّصات بشكل واضح في الملاحظات على البيانات المالية والسياسات المحاسبية لتوفير معلومات ملائمة وكافية للقراء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يوفّر الصندوق الاستئماني معلومات مفصلة عن التغييرات التي أدخلت على المخصّصات في ما خصّ كل أمر من أوامر جبر الأضرار وعن حالة المشاريع بمزيد من الوضوح والإيجاز لتعزير سهولة فهمها.

42. ومع ذلك، خلال المراجعة النهائية للسنة المالية 2023، كان لدى الصندوق الاستئماني وجهة نظر مختلفة عن مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدراج المخصّصات المتعلقة ببرنامج الجبر. وقرّر الصندوق الاستئماني ومراجع الحسابات الخارجي

مواصلة المناقشة بشأن إدراج المخصّصات في السنة المالية المقبلة. وفي هذا الصدد، يرى مراجع الحسابات الخارجي أنّ هذه التوصية لم تُنفَّذ بعد.

3. [TFV-2022-1] مراقبة النقدية

43. خلال الفترة المالية السابقة، أوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن يمتثل الصندوق الاستئماني للمبادئ التوجيهية للإدارة المالية لوثائق الالتزام المتنوّعة (MOD) وأن يتّخذ تدابير لتعزيز الرقابة الداخلية على النقدية من أجل الحد من مخاطر الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة.

44. وفي هذا الصدد، أجرت إدارة الشؤون المالية وإدارة البرامج في الصندوق الاستئماني تدريباً لتجديد معلومات مديري البرامج وموظفي البرامج الميدانية ومساعدى البرامج الميدانية فيما يتعلق بتحسين التوجيه وتدابير الرقابة الداخلية لوثائق الالتزام المتنوّعة. ولكن تبين أنّ التدابير الرامية إلى تعزيز الرقابة الداخلية على النقدية المذكورة أعلاه هي قيد الإعداد.

45. وفي هذا الصدد، ومع مراعاة ما ورد أعلاه، يعتبر مراجع الحسابات الخارجي أنّ هذه التوصية منقّذة جزئياً.

4. [TFV-2022-2] طرائق صرف المبالغ المخصّصة لجبر الأضرار

46. خلال مراجعة الحسابات النهائية للسنة المالية 2023، بيّن مراجع الحسابات الخارجي أنّ الصندوق الاستئماني قد وضع إجراءات لتنظيم تصميم التعويضات النقدية وطرائق صرفها.

47. وقد حدّد الصندوق الاستئماني الإجراءات الذي يتيح للضحية، إذا لم يكن بوسعها الحصول مباشرة على التعويضات النقدية، تعيين شخص لتلقّي التعويضات نيابة عنها عن طريق إرسال نموذج الطلب والأوراق الثبوتية مباشرة إلى موظفي المكتب الرئيسي عبر الهاتف المحمول. وبمجرد استلام التعويضات النقدية، يتم إرسال الإيصال أيضاً إلى موظفي المكتب الرئيسي عبر الهاتف المحمول.

48. ونتيجة لعملية المراجعة، تم التأكيد على أنّ هذا الإجراء يضمن التعامل السليم إذا كانت الضحية غير قادرة على الحصول مباشرة على التعويضات النقدية. وفي هذا الصدد، ومع مراعاة ما ورد أعلاه، يعتبر مراجع الحسابات الخارجي أنّ هذه التوصية مُنفّذة.

5. [TFV-2022-3] تعزيز إجراءات التحقّق

49. خلال مراجعة الحسابات النهائية للسنة المالية 2023، بيّن مراجع الحسابات الخارجي أنّ الصندوق الاستئماني قد توصّل إلى طريقة لتعزيز ضوابط الرقابة على غرار تجميع الأدلة المادية لإجراءات التحقّق التي يجريها مديرو البرامج.

50. وقد وضع الصندوق الإجراء الذي كلف بموجبه فريق الشؤون المالية في المقر الرئيسي باختيار 2 إلى 5% من النفقات الفصلية بشكل عشوائي من جميع الشركاء التنفيذيين وطلب الفواتير الممسوحة ضوئياً أو أي دليل آخر على الدفع (مثل كشوف المرتبات والإيصالات والقسائم) للتحقق منها. ولدى تلقي التوصية، تم تحديث المبادئ التوجيهية الداخلية التي تتضمن الإجراء الذي وضع حديثاً والمشار إليه أعلاه. وبدأ تنفيذ الإجراء الجديد فور تسليمه إلى مديري البرامج وموظفي المكاتب الميدانية.

51. ونتيجة لهذه المراجعة، جرى التأكيد على أنّ مديري البرامج في الصندوق الاستئماني قد أدرجوا المعلومات المستكملة في عملهم المعتاد عند إجراء عمليات التحقق. وفي هذا الصدد، ومع مراعاة ما ورد أعلاه، يعتبر مراجع الحسابات الخارجي أنّ هذه التوصية منقّدة.

سابعا- شكر وتقدير

52. بوّد مراجع الحسابات الخارجي أن يعرب عن خالص امتنانه لأعضاء أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا وشعبة الخدمات الإدارية في المحكمة الجنائية الدولية على حسن تعاونهم ودعمهم خلال عملية المراجعة.

التدبيبات

التذييل 1: رد الصندوق الاستئماني على نتائج مراجعة الحسابات والتوصيات الواردة في مسودة التقرير

التوصية 1

التوصية 1: يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع الصندوق الاستئماني خططاً استراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتأمين الموارد اللازمة للوفاء بمهمته التأسيسية بشكل مستدام، مع مراعاة الزيادة المتوقعة في المنافع للضحايا وأسره في المستقبل.

رأي الصندوق الاستئماني:

يقبل الصندوق الاستئماني التوصية ويرى أنها تتماشى مع قرار مجلس الإدارة بإعطاء الأولوية لجهود تعبئة الأموال ومع الخطط الحالية لاعتماد استراتيجية تعبئة الأموال وتنفيذها.

التوصية 2

التوصية 2: يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعمد الصندوق الاستئماني، عند وضع الخطط الاستراتيجية، إلى تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية من أجل قياس مخرجات ونتائج جمع الأموال بفعالية وشفافية، وتقييم الإنجازات مقارنة بالأهداف القائمة على الأنشطة، وتسهيل دورات ردود الفعل.

رأي الصندوق الاستئماني:

يعتبر الصندوق الاستئماني أن التوصية 2 مجدية ومتماشية مع الخطط الحالية لاعتماد استراتيجية تعبئة الأموال وتنفيذها.

التوصية 3

التوصية 3: يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع الصندوق الاستثماري وسائل محددة كمؤشرات أداء رئيسية استناداً إلى تقديرات النفقات، بما في ذلك أهداف نشاطات جمع الأموال وأعداد الجهات المانحة التي من شأنها تحقيق أهداف جمع الأموال.

رأي الصندوق الاستثماري:

يرى الصندوق الاستثماري أنّ التوصية مناسبة للإبلاغ علناً عن أهداف إيراداته وأنّ أهداف الإيرادات هذه هي مقاييس مهمة. ومع ذلك، تختلف المقاييس عن مؤشرات الأداء الرئيسية، وبالتالي يعتبر الصندوق الاستثماري أنّ أهداف الإيرادات لا يمكن أن تصبح مؤشرات أداء رئيسية استراتيجية، بالنظر إلى أنّ مؤشرات الأداء الرئيسية، بحكم التعريف، يجب أن تكون قابلة للتحقيق ويجب أن تنتج مباشرة عن الأنشطة والاستراتيجيات. يعتمد تأمين الإيرادات الطوعية أيضاً على عوامل خارجة عن سيطرة الصندوق الاستثماري وبالتالي فإنّ هدف الإيرادات ليس مؤشر أداء رئيسياً مناسباً. وعلاوة على ذلك، وفيما يوافق الصندوق الاستثماري على التوصية عمومًا بأنّ وضع مؤشرات الأداء الرئيسية مهم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، إلا أنه لا يوافق على توصية تحدّد مسبقاً مؤشرات الأداء الرئيسية التي ينبغي وضعها. ويرى أنّ خيار مؤشرات الأداء الرئيسية ينبغي أن يظل بيد الإدارة.